

كل عقد وافق قاعدة قال بها امام من المسلمين * فهي تجوز
 المقدم بغير شهود لأنه قال به امام من المسلمين * تجوز التعليل
 بالمقدم بدون وطى لأنه قال به امامان من أئمة المسلمين لا
 امام واحد * مع أن كلامهما باطل بأجماع الأئمة الأربعة ولو وجد
 لها انصارا واتباعا لا يعلم عددهم * وهذا هو الذي تظهر عليه
 أماراته فماله والشافعي وغيره من الأئمة * واذا قد فرغنا من
 هدم تلك الاباطيل التي شيد بنيانها في رسالته الأولى بالأدلة
 الواضحة والبراهين القاطمة والله الحمد * آن لنا أن نشرع
 في هدم ما بناه الزاعم في رسالته الثانية المملوءة كسابقتها
 بالكذب والتدليس وتحريف الكلم عن مواضعه فنقول

الفصل الثالث في الرد على الرسالة الثانية

صدر الزاعم رسالته الثانية بالنصوص التي ذكرها برسالته
 الأولى التي تقدم لك الرد عليها وزاد عليها ستة وعشرين
 نصا فصار مجموع نصوصها أربعين كلها افتراء وبتان كما عرفت
 وكما ستعرفه فالرد عليه فيما زاده على رسالته الأولى فنقول

الرد الخامس عشر على النص الخامس عشر

قال الزاعم قال في فصل من يعقد النكاح من التحفة والوطؤ في نكاح بلا ولي يوجب مهر المثل لا المسمى لفساد النكاح اه أقول تقدم لك أن قوله والوطؤ في نكاح بلا ولي يوجب مهر المثل لا المسمى هذه عبارة النووي في منهاجه * وقوله لفساد النكاح عبارة ابن حجج في شرحه عليه * وهما يناديان بأن النكاح بلا ولي باطل عندنا لا يوجب المسمى وهما من ضمن نصوصنا المتقدمة التي ترد على هذا الزاعم * ثم قال الزاعم قال سيدي عمر البصري في حواشيه على التحفة يؤخذ من هذا التعليل أن محل ذلك يعني وجوب مهر المثل لا المسمى إذا لم يكن ممن يعتقد الصحة اه قال الزاعم مقلدا لغيره وهو يقتضى أن من يعتقد الصحة كقلدي أبي حنيفة يجب عليه المسمى لصحة النكاح إذ يلزم من وجوب المسمى صحة النكاح عندنا كما نص عليه أئمتنا وإذا علمت أن ذلك النكاح صحيح بتقليد أبي حنيفة وانهم رتبوا عليه آثاره من وجوب

المسمى علمت أن مثله في الترتب عليه سائر آثار النكاح الصحيح
 كالحرمية والتحریم ووجوب التحليل عند الطلاق الثلاث الخ
 مفترياته * أقول لهذا الزاعم على رسلك في جهلك فإن البصرى
 معنا لأن معنى كلامه أن العقد بلا ولى يوجب مهر المثل لا
 المسمى إذا لم يكن ممن يعتقد الصحة أما إذا كان ممن يعتقدونها
 كقلد أبى حنيفة فإنه يجب عليه المسمى عنده لا مهر المثل
 عنده لا عندنا عملاً باعتقاده لأنه أصبح غير شافعى في هذه
 الجزئية وهو الذى نقوله ونصدع به * وأما قولك (إذ يلزم
 من وجوب المسمى صحة النكاح عندنا) فظاهره الصحة
 وباطنه الفساد لأن المصل عقد صحيح عند المقلد يوجب المسمى
 عنده والملة أنى وجوب المسمى يستلزم الصحة عندنا ولا
 ريبه في أنها فاسدة لأن وجوب المسمى عنده غيرنا لا يستلزم
 الصحة عندنا وإنما وجوب المسمى عندنا يستلزم الصحة عندنا
 وكان الزاعم أتى بهذه العلة يريد بها أن يدلس ولكن لم يفلح
 وعلى فرض المستحيل وهو أن كلام البصرى يقتضى ذلك فلنا أن
 نعارضه بما تقدم لك عن أئمة المذهب كالنووى والرافعى وغيرهما
 ولا نسلمه له تم قال الزاعم فالمراد بالصحيح ما كان بتقليد امام

يصح تقايدده وبالفساد ما لم يكن كذلك فليكن ذلك
 منك على بال في أبواب الفقه التي يذكر فيها ذلك كقولهم
 في أسباب الأثر أحدها نكاح صحيح وكقولهم في باب
 المحرمات من النساء ويجرم بمجرد العقد الصحيح أمهات
 زوجتك الخ ما أطلال به وتقدم لك في كلامه * أقول أن هذا
 كله كذب واقتراء على مذهب الشافعي لأنه يشترط عندنا
 في الميراث والمحرمية وغيرهما النكاح الصحيح عندنا أما الفساد
 عندنا ولو كان صحيحا عند غيرنا فلا يكون سببا في الميراث
 ولا المحرمية ولا في تحريم أم الزوجة ما لم يطاء كما تقدم لك
 غير صرة عن الأم والبحر والروضة وغيرهم فارجع إليه ان
 شئت * واني أسأل الزاعم عن الفرق بين النكاح الصحيح
 حقيقة والصحيح حكما اذا كان كل منهما تترتب عليه آثاره
 عندنا ولا فرق بينهما على زعمه كما لا جواب لديه حتى يؤوب
 القارطان ولا تنس أن الزاعم نقل ما كتبه من كتاب الشيخ
 الحلواني بخرقة ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨

النقد السادس عشر على النص السادس عشر

قال الزاعم قال سيدى منصور الطبلاوى سئل شيخنا ابن
قاسم العبادي عن امرأة شافعية المذهب طافت للأفاضة بلا
سترة معتبرة جاهلة بذلك أو ناسية ثم توجهت الى بلاد اليمن
فنكحت شخصا ثم تبين لها فساد الطواف فهى لم تزل في
حكم المحرم فأرادت أن تقلد أبا حنيفة في صحة الطواف لتصير
حلالا وتبين صحة النكاح حينئذ فهل يصح ذلك مع أنه
تقليد بعد العمل * فأفتى بالصحة وأنه لا محذور في ذلك ولما
سمعت ذلك عنه اجتمعت به فأنى كنت احفظ عنه خلافه
في العام قبله أى من عدم صحة التقليد بعد العمل فقال هو الذى
اعتقد من الصحة وأفتى به بعض الأفاضل وهى مسألة كثيرة
الوقوع واشباهها كثيرة ومراده بأشباها كل ما كان مخالفا
لمذهب الشافعى مثلا وهو صحيح عند بعض المذاهب المعتبرة
فأذا فعله على وجه فاسد عند الشافعى وصحيح عند غيره ثم علم
بالحال جازله أن يقلد القائل بصحته فيما مضى وفيما يأتى فتترتب

عليه أحكامه فتنبه له فإنه مهم جدا اه من حواشي الشبرا
 ملسى على شرح المنهاج في كتاب الحج فالنظر فتراه بالصحة
 وقوله فيترتب عليه أحكامه * أقول ان الزاعم نقل هذا من
 كتاب الشيخ الحلواني بنمرة ٣٠ ومحصل ما نقله وملاً به
 صحيفته وأضاع به الزمن علينا بلا جدوى أنه يجوز التقليد بعد
 العمل ولا مانع من ذلك عندنا ولكن هذا خلاف الموضوع
 الذي نحن بصدده فلا فائدة له فيه * ولعل الزاعم اغتر بقوله
 جازله أن يقلد القائل بصحته في ما مضى وفي ما يأتي فترتب
 عليه أحكامه وفهم من غباوته أن ترتيب أحكامه عليه يكون
 عند جميع الأئمة وهذا جهل مركب * وليعلم الزاعم أن ترتيب
 الأحكام على هذا ومثله إنما يكون بالنسبة للمقلد ومن قلده
 لا بالنسبة لكل المذاهب فإن هذه سقطت عظيمة سقطت فيها
 الزاعم وغيره (واكتنبا الأهواء عمت فأعمت)

النقد السابع عشر على النص السابع عشر

قال الزاعم قال الشبرا ملسى في حواشيه على شرح المنهاج

في باب الايمان (فرع) وقع السؤال في الدرس عن رجل حنفي
 المذهب قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثا ثم تزوجها
 بشاهدين حنفيين هل يصح العقد أولا * والجواب عنه
 بما صورته الحمد لله العقد صحيح ولا نظر لكون الشهود حنفية
 ولا لكون الزوج والعاقد له كذلك وله تقليد الشافعي في
 عدم الوقوع الا أن يكون المنقول عندهم خلافة والاحتياط
 أن يرفع الى حاكم شافعي الدعوى عنده ولو حسبة بوقوع الطلاق
 بمقتضى التعاقب وطلب الفرقة بينهما فيحكم الشافعي بصحة
 العقد وعدم وقوع الطلاق ليرتفع الخلاف اه ثم قل الزاعم
 فهذا النص صريح وسيف قاطع لعنق الخصم * أقول له ان
 الشهر امسى يقول أن العقد صحيح عندنا معاشر الشافعية
 وتترتب عليه آثاره ولو كان الشاهدان حنفيين بدليل قوله
 ولا نظر لكون الشهود حنفية الخ ما قال * والمقد يصح عندنا
 بكل مسلم متى كان مستورا المدالة كما تقدم لك * وتقدم لك
 أيضا انه يجوز للحنفي ان يرفع الأمر لشافعي لفسخ اليمين
 المضافة وهي أن يقول الشخص ان تزوجت فلانة فهي طالق
 ثلاثا فارجم الى عبارة ابن عابدين المتقدمة ان شئت * واقول

له أيضا ان المسكين نقل هذا من الحلواني بنمرة ٧٧ ولما لم يعرف مدرك الشيخ الحلواني في عبارته الباطلة بترها واليك عبارة الشيخ الحلواني أسوقها اليك لأردها عليه * قال فانظر قوله يعني قول ش ب الا أن يكون المنقول عندهم خلافه والا لم يحز له تقليد الشافعي في عدم الوقوع بل يلزمه المملى على الوقوع فهذا منه رحمه الله تصحيح لما يعتقده الحنفي هنا واذا صححناه صححنا غيره منه كفقوده ورتبنا عليها آثارها كالحرمية اه واني أقول له من أين أخذت تصحيح ش ب لما يعتقده الحنفي مع قوله أن العقد صحيح ولا نظر لكون الشهود حنفية الخ * فهو يقول أن العقد صحيح عندي ولا يقع الطلاق عليه وله تقليد الشافعي في ذلك وان جوزت الحنفية التقليد فلا ينكر عليه منهم وان لم يجوزوه يكون الطلاق واقعا عندهم وينكر على صاحبه منهم وقد تقدم تجوزهم ذلك وهذا مراد ش ب وهذا معلوم بالبداهة فلم أدر كيف أخذ العلامة الحلواني اقرار ش ب بصحة عقيدة الحنفي ورتب عليها مراتب اللهم ارزقنا الادب في حق مشايخنا

النقد الثامن عشر على النص الثامن عشر

قال الزاعم قال ابن قاسم الغزى فى شرح أبى شجاع مانصه
فتصح رجعة السكران لارجعة الارتد ولا رجعة الصبي قال
شيخ الاسلام سيدى ابراهيم الباجورى فى حاشيته عليه
واستشكل بأن الصبي لا يصح طلاقه وما صورة طلاقه حتى
يقال لا تصح رجعته وأجيب بأن صورة طلاقه أن يرفع الى
حاكم مالكي فيحكم بوقوع الطلاق ومن هنا صور بعضهم المسألة
المفقة بأن تزوج المطلقة ثلاثا بالصغير لدى حاكم شافعي ويحكم
بصححة النكاح ثم بعد دخوله بها يطلق عنه وليه لمصلحة
ويحكم الحاكم المالكي والحنبلى بصحة ذلك وعدم وجوب
العدة بوطنه وحكمه بذلك صحيح وان علم أنه يترتب عليه
مالا يجوز عنده وهو التحليل ثم يتزوجها الزوج الأول لدى
الحاكم الشافعي ويحكم بصحة النكاح الثانى حلها بوطن الصبي
هكذا قال المحشى يعنى البرماوى ولكن الذى اعتمده الأشياخ
نقلوا عن مشايخهم كالشيخ الطوخى والشيخ البشبيشى

والشيخ الحفني أن الملقه باطلة ولا يجوز العمل بها لأنه
يشرط لصحة تزويج الصبي المصلحة وأن يكون المزوج له
أباً أو جداً وأن يكون عدلاً وأن يكون المزوج للمرأة وليها
العدل بحضرة عدلين فمتى اختلف شرط من ذلك لم يصح
النكاح ولا مصلحة للصبي في هذه المسألة بل فيها مفسدة أي
مفسدة وأقل ذلك تظلمه للنساء ولا يتقاوم هذه المفسدة
ما يجعل للصبي من دراهم تعطى له كما يتحيل بذلك بعضهم
ويزعم أنها مصلحة للصبي وليس كما زعموا لأن المصلحة أن
يحتاج الصبي للنكاح لكون المرأة تصلح حاله على أن هذه
الدراهم تافهة في الغالب مع أن المحقق أو الغالب ان الذين
يزوجون أولادهم لأرادة ذلك إنما هم السفلة الموابنون على
ترك الصلوات وارتكاب المحرمات وكثيرا ما يقع أن المزوج
للرأة غير وليها بأن توكل رجلا اجنبيا في نكاحها وهذا غير
صحيح (عندنا) وبالجملة فلا يجوز الافتاء بهذه المسألة وكذا
لا يجوز الافتاء ببطلان العقد الأول لأسقاط التحليل فإن قاتم
يجوز ذلك للمزوج باطنا قلنا جوازه للمزوج باطنا محله الزوج
العدل وأين هو الآن وليحذر أيضا مما يقع من بعض الناس

من انكاحها مملوكة الصغير ثم بعد وطمه لها ملكها أياها لينفسخ
 (النكاح أي صورة أي لو قيل بصحته والافهولا يصح عندنا
 لأن السيد ليس له اجبار عبده على النكاح فلا يزوجه الا
 بعد بلوغه ورضاه به نعم مسألة العبد تصح عند الحنفية
 فالتراجع عندهم) وما بين القوسين حذفه الكاتب لأنه
 يرد عليه حيث ينادى بصحة عقده عند الحنفى وبطلانه عند
 الشافعى ثم قال الكاتب كما قاله الأستاذ الحنفى فإنه الف
 رسالة في بطلانها والتشنيع على من افتنى بها ثم قال الكاتب
 من عنده يريد المسائل الثلاث اه ما نقله الزاعم * أقول ان
 أردت أن ترى العجب العجاب فتأمل في هذا النص تجدده
 يرد على الزاعم صريحاً ولغباوته لم يفهم فنقله له * ووجه كونه
 عليه أن الموضوع الذى يكتب فيه انما هو امرأة تزوجت
 بلاولى أو بشهود فسقة مقلدة للأمام أبي حنيفة فهو يدعى
 أن زواجها صحيح حقيقة عندنا معاشر الشافعية ترتب عليه
 آثار النكاح الصحيح عندنا * وما نقله ينادى ببطلان هذا
 النكاح حيث قال وأن يكون المزوج للمرأة وليها المدلل
 بحضوره عدلين ثم قال فان اختلف شرط من ذلك لم يصح النكاح

وقال أيضا وكثيرا ما يقع أن المزوج للمرأة غير وليها بأن
توكل رجلا اجنبيا في نكاحها وهذا غير صحيح عندنا * فهل
بعد هذا التصريح في الرد عليه مما نقله نحتاج الى شيء كالا *
ولسكن له عذر عندنا وهو أن الشيخ الحلواني لم يذكره في
كتابه والزاعم أتى به وهو لم يفهم ان كان له أو عليه ولذلك
ساقه دليلا له وقد علمت انه عليه * ولعله من غباوته فهم
أن قوله لأن جواز ذلك باطنا محله في الزوج العدل وأين
هو الآن يساعده ولكن تقول أنت جاهل بمذهبك الذي
تدعيه فأن اقصى المداة عند الشافعية في النكاح عدالة الشهود
ويكفي فيها السترا فلم يكن الزوج كذلك * علي أن شيخ الاسلام
الشيخ الانبائي في تقريره علي ابن قاسم ود علي شيخه العلامة
الباجوري هذه العبارة * وحينئذ لم يبق مضافا كتبه الا مسألة
المنفقة ولا تضرنا فاني أقول أنها باطلة كما قالت مشايخنا وكتبها
خارجة عن الموضوع فانتبه ايها الزاعم من غفلتك

النقد التاسع عشر على النص التاسع عشر

قال الزاعم قال شيخ الاسلام سيدي زكريا الانصاري

في متن التحرير وشرحه ولو بان فسق احدهما أي الشاهدين
 أو فسقهما المفهوم بالأولى عند العقد فباطل على المذهب لقوات
 العدالة وإنما يتبين ذلك بيينة أو اتفاق الزوجين عليه أو اعتراف
 الزوج به ولا أثر لقول الشاهدين كنا فاسقين عند العقد كما
 لا أثر لقولهما كنا فاسقين بعد الحكم بشهادتهما اه ثم قال
 الكاتب قال شيخ الاسلام سيدي عبد الله الشرقاوي في حواشيه
 عليه قوله أو اتفاق الزوجين الخ محل ذلك بالنسبة لحقهما
 دون حق الله تعالى فلو طلقها ثلاثا وأقاما أو الزوج بيينة
 بفساد النكاح بذلك أو بغيره لم يلتفت لذلك بالنسبة لسقوط
 التحليل لأنه حق الله تعالى فلا يرتفع بذلك اه ما نقله وقد
 بتر النص واذكر لك باقيه وبه تعلم انه عليه وانه مدلس قل
 العلامة الشرقاوي بعد قوله فلا يرتفع بذلك (أما لو أراد
 التخلص من نصف المهر أو أرادت بعد الدخول مهر المثل وكان
 أكثر من المسمى فيقبل ويستقط التحليل تبعاً وكذا لو كان
 يعرف ان الأب قاسق مثلاً فله تجديد يده فيما بينه وبين الله
 تعالى ما لم يحكم حاكم بذلك الخ ما كتب) فقد حذف المدلس
 هذا كله لأنه صريح في الرد على دعواه وكان الأجدد بمثل

هذا ان لا يرد عليه ولكن قد طبع رسالته وتناولتها الايدي
 فاضطرنى ذلك للرد عليه * ثم قال الزاعم سئل رم عن
 الانكحة الواقعة بين العوام الذين لا يعرفون شروطها وشروط
 الكفاءة ولا غيرها هل هي صحيحة واذا وقع طلاق ثلاث
 يحتاج لمحلل فقال سئل والدى عن ذلك فأجاب بأنه لا بد لها
 من محلل ولا يصح العقد بدونه وكذا قاله الزبادي اه أقول
 له أن الشافعية لم تشترط في صحة العقد معرفة العاقدين
 شروط النكاح ولا الكفاءة بل مدار صحة العقد عندنا على
 وجود شروطه في الواقع ونفس الأمر وان لم تكن معلومة
 لدى العاقدين وحينئذ فمقود هؤلاء العوام صحيحة بلا نزاع
 ويكفينى ذلك فى الرد عليه هنا* ثم قال الزاعم نقلا عن الشيخ
 الحنفى وكذا لا يجوز الافتاء ببطلان العقد الأول لأجل اسقاط
 التحليل واعتذار المفتى بأنه يجوز ذلك باطنا لا يفيدده لأن
 جواز ذلك باطنا محله فى الزوج العدل وأين هو الآن *
 ويقال عليه أن هذا تقدم غير صرة وتقدم الجواب عنه
 ومحصله أن الزوج متى علم المفسق جاز له ديانة العقد على
 زوجته بدون محلل رغم أنف الجاهلين كما قاله الشرقاوى

في النص قبله وقاله الرملي وابن حجر والحفني والزيادي وغيرهم كما تقدم لك وسيوافيك قريباً وأما قوله محله في الزوج العدل فجوابه أن العدالة متوفرة جداً وتقدم لك ردنا على هذه المباراة في النص الذي قبله فارجع إليه ان شئت

النقد العشرون على النص العشرين

نقل الزاعم عن الأم للشافعي النص العشرين والحادي والعشرين والثاني والعشرين والثالث والعشرين وهذه النصوص الأربعة في إنكحة الكفار ومحصليها ومحصلي ما فرعه عليها أنه كيف يصح الحكم بصحة إنكحة الكفار بعد إسلامهم ولا يصح الحكم بصحة إنكحة مقلدي أبي حنيفة بعد أن يتشفعوا به وقد تقدم لك الجواب عن هذه النصوص غير مرة بما محصله أن إنكحة الكفار الصحيحة عندهم صحيحة عند الشافعي بل وعند غيره من الأئمة لاعتبار الشارع لها بخلاف إنكحة مقلدي أبي حنيفة التي اختلف فيها شرط من شروط الصحة عند الشافعي فإنها باطلة عنده لما قام عنده من الدليل رغم أنف كل متمصب وقد تقدمت نصوص الأم الناطقة ببطلان النكاح بلا ولي

أو بشهود فسقه مع التقليد وهذا هو الموضوع الذي فيه النزاع
لأنكحة الكفار ولكن الهوى إذا أصاب أصم وأعمى فلا
حول ولا قوة إلا بالله

النقد الرابع والعشرون على النص الرابع والعشرون

قال الزاعم قال الامام الاسنوي في المهمات لو طلق
في النكاح بلا ولي وقع طلاقه فيفتقر الى محلل لو كان ثلاثاً
احتياطاً للابضاع ولا فرق بين أن يكون الزوج الثاني مسلماً
أو ذمياً إذا كانت المطلقة ذمياً وافتصا رهم في الذممة على المسلم
والذمي يسع بأن من عداهما كالوثني والحربي لا يحصل به
التحليل وقد نص في الأم على هذا وقال النووي في الروضة
لا يشترط في تحليل الذممة المسلم صرح به ابراهيم المروزي اه
بالحرف الواحد وكذا حكاه ابن الرفعة في المطلب المالي عن عامة
الأصحاب اه ويقال له في النقد ان كان ما نقله الزاعم عن
صاحب المهمات صحيحاً وهو بسيد كما تمودناه على الكاتب
من التدليس في النقل فهو جاز على طريقة أبي اسحاق وقد

عرفت مما تقدم أنها مرجوحة وأن المذهب لا يقع الطلاق
ولا يحتاج للتحليل وما في الروضة من أنه لا يشترط في تحليل
الذمية المسلم وما جاء عن ابن الرفعة في المطب العالي خارج
عن الموضوع على فرض صحة نقله وقد تقدم لك غير مرة
أنا نقول بذلك

النقد الخامس والعشرون على النص الخامس والعشرين

قال الزاعم قال الرملي في شرح المنهاج ولو بان فسق
الولي أو الشاهد أو غيره من موانع النكاح كجنون أو اغماء أو
صفر ادعاء وارثه أو وارثها أو عهد واثبته عند العقد فباطل
على المذهب كما لو بانا كافرين لأن العبرة في العقود بما في نفس
الامر وخرج بعند العقد تبينه قبله نعم تبينه قبل مضي زمن
الاستبراء كتبينه عنده والطريق الثاني هو صحيح في احد
قولين اكتفاء بالستر يومئذ وانما يثبت الفسق أو غيره بعلم
الحاكم حيث ساع الحكم بعلمه فيلزمه التفريق بينهما ولو لم
يرافعا اليه ما لم يحكم حاكم يراه بالصحة أو بيينة تشهد به

مفسرا سواء كان الشاهد عدلا او مستورا وكون الستر يزول
 باخبار عدل بالفسق ولو غير مفسر محله فيما قيل العقد بخلافه
 بعده لا نعاقد ظاهره فلا بد من ثبوت مبطله او اتفاق الزوجين
 على فسقهما عند العقد سواء علما به عند العقد او بعده ما لم يقرا
 قبل عند الحاكم انه بعدلين وبحكم بصحته والا لم يلتفت
 لا تفاقمها اى بالنسبة لحقوقهما لا لتقرير النكاح وذكراين الرفع
 في المطلب بحثا عدم قبول اقرار السفينة في ابطال ما ثبت لها
 من المال ثم محل تبين بطلانه باتفاقهما انما هو فيما يتعلق بحقهما دون
 حق الله تعالى فلو طلقها ثلاثا ثم توافقا واقاما او الزوج بينة
 بفساد النكاح بذلك او بغيره لم يلتفت لذلك بالنسبة لسقوط
 التحليل لانه حق الله تعالى فلا يرتفع بذلك قاله الخوارزمي
 ولان اقدامه على العقد يقتضى اعترافه باستجماع معتبراته نظير
 ما مر في الضمان والحوالة ثم قال نعم ان علم المنسق جاز لها
 العمل بقضيته باطنا لكن اذا علم الحاكم بهما قرق بينهما اه
 ما نقله الزاعم عن رم ثم قرع حضرته فقال فانظر كيف وافق
 عامة الشافعية في حكاية صريح المذهب بقوله فلو طلقها ثلاثا
 ثم توافقا واقاما أو الزوج بينة بفساد النكاح بذلك او بغيره

لم يلتفت لذلك بالنسبة لسقوط التحليل لانه حق الله تعالى
 الخ ثم قال الزاعم عقب ذلك وقوله نعم ان علم المفسد جاز
 لها العمل بقضيته باطنا استدراك على ما علم من قوله
 السابق كرامة الشافعية فلو طلقها ثلاثا الخ المقتضى لصحة العقد
 ووقوع الطلاق الثلاث بالنسبة لوجوب التحليل عند ارادة
 الرجعة مع الحكم بفساده بالنسبة لغير ذلك فكأنه قال محل
 الحكم بصحة العقد ووقوع الطلاق بالنسبة لوجوب التحليل
 في الظاهر اما في الباطن بينه وبين الله تعالى فلا مانع من
 العمل بمقتضى المفسد لاسقاط التحليل وهذا الاستدراك باطل
 كيف لا وقد علموا الحكم بصحة العقد ووقوع الطلاق الثلاث
 بالنسبة لوجوب التحليل لانه حق الله تعالى فلا يرتفع بذلك
 أي لاحق الشافعي ولاحق ابي حنيفة ولاحق السلطان وحق
 الله تعالى تجب المحافظة عليه ظاهرا وباطنا والعمل بقضية
 هذا الاستدراك باطنا فيه اضاة حق الله تعالى قال تعالى
 (وذروا ظاهر الاثم وباطنه ان الذين يكسبون الاثم سيجزون
 بما كانوا يقتربون) ثم محل جواز العمل ببعض الاقوال باطنا ان
 يكون لها من الرجحان والصحة ما للاقوال المعمول بها

ظاهرا وانما منع من العمل بها ظاهرا مانع ككون السلطان
 قصر العمل بالشرع على بعض الاقوال دون بعض كما هو حاصل
 الآن ونحن انما ندين الله تعالى بشرعه جملة امامه لا امام
 السلطان وقد شرع هذا كما شرع ذلك وهما في كفتين متساويتين
 في الرجحان والصحة او احدهما راجح والثاني ارجح فلا مانع
 اذ امن العمل باطنا بين العبد وربّه بهذه الاقوال لانه انما عمل
 بشرع الله وحكمه غير انه يسدل بينه وبين السلطان حجابا بحافظة
 على وجوب الطاعة لولا الامور ينادى بصحة ما ذهبنا اليه
 قول الرملي نفسه في نهاية الاستدراك لكن ان علم الحاكم
 بهما فرق بينهما وليت شعري اى حكم في الشريعة المطهرة
 شرعه الله لعباده على لسان نبيه ليقبسوا عليه اعمالهم ثم تقول
 انه يجوز العمل به باطنا لا ظاهرا على غير ما بيناه فبحال ان
 يكون في الخنيفية السمحة حكم شرعه الله على لسان نبيه
 ليبلغه لعباده ليعملوا بمقتضاه يجوز العمل به باطنا لا ظاهرا على
 غير الوجه الذي شرحناه لك واما اذا شد قول في المذهب نصوص
 المذهب الصريحة الصحيحة التي باجتماعها افادت القطع بما دلت
 عليه تنادي على منارة الحق الظاهر بانه باطل لانه لو كان صحيحا

لتلقاه أئمة المذهب بالقبول كما تلقوا الحكم الذي صرح عندهم
 من صريح المذهب ققول كهذا لا يلتفت اليه ولا يعول عليه
 في المذهب وهو باطل كيف لا وقد نظمه الأئمة في سلك
 المسائل الباطلة باجماع أئمة المذهب كالمسألة الملققة وغيرها وشنعوا
 على العمل به وحرّموا الافتاء به وقد الف الشيخ الحفني امام
 المتأخرين وسيد المحققين الورعين رسالة في إبطاله وإبطال
 المسائل التي نظموها معه وناهيك بعدم العمل به اغترارا من
 المفتي ققول كهذا اجمع على بطلانه اكابر المحققين الموثوق
 بهم في حكاية المذهب كالشيخ الحفني والزيادي والشرقاوي
 والباجوري والطرخي والبشبيشي مع تمكنهم من مذهب الشافعي
 وسعة تطلعهم على نصوصه واجاداتهم لمعرفة طرقة باطل يجب
 ان يضرب به عرض الحائط وانت اذا تأملت قول الرملي
 الذي انفرد بحكايته جاز لها العمل بقضيته باطنا تراه مع الجماعة
 في انه لا يجوز الافتاء به وانه ان سئل عنه العالم ينكره ولا يصرح
 به لاحد ولا يجوز العمل به الا للشخص في خاصية نفسه اذا
 كان عالما به وراء الستار وبدون استفتاء * اقول ان هذا النص
 الذي ساقه الزاعم لم يأت به الشيخ الحلواني في كتابه تسوابقه

من النصوص التي لم ابين لك انها من الحكم المبرم ولذلك
 ترى الزاعم لم يع شيئاً فيه بل ضل فيه عن الصراط المستقيم
 واستحق بجهله وبيداءه لسانه عند الله العذاب الاليم ليت
 شعري كيف يكون حال هذا الرجل بين المسلمين حين ما
 يرى في رسالتي هذه تدليسه وقد اساء الادب في حق حضرة
 شيخين فاضلين هما السلامة الفاضل الشيخ سليمان العبد
 والشيخ عبد الوهاب الخضري الذين هم من افاضل
 العلماء ويا ليتهم اقتصر على تنقيص هذين الشيخين الجليلين بل
 اقتضت بذاته وجهله ان ينتقص العلماء الاقدمين وناهيك
 مقاله في خاتمة المحققين الرملي وهو على ما تعلم ليس في المير
 ولا في النفي وما سمعنا في جميع الازمنة أن السوقه يعارضون
 العلماء فضلاً عن أنهم يدونون رسائل في تفنيد أقوالهم فتفطن
 لما اسرده عليك ايها القاريء من النصوص التي تدحض اقوال
 هذا الزاعم وبها تعلم انه لا يدري في العلم شيئاً كما انها ترشدك
 الى ان هذا القول ليس قول الرملي فقط بل هو اجماع في
 المذهب فاعرفني اذنا صاغية وفكرة واعية ولا تسأم الاطناب
 فلكل مقام مقال * نقل الزاعم عبارة رم وظن انه انفردها فاشنع

عليه كما رأيت في ما نقلناه لك عنه ولم يعلم ان الامام ابن حجب وغيره
 قالوا ما قاله الرملي كما استتف علىه وكان يكفي في الرد عليه ما
 تقدم لنا من النصوص الصريحة غير مرة ولكن سأزيدك
 نصوصا اخرى * تقدم لك أن متن المنهاج للنووي وقد
 شرحه الشيخان رم وابن حجب وشرحه الأذري وغيره وقد
 نقل الجاهل عبارة رم ولما لم يعرف غيرها قال مقال ونحن
 نسوق لك عبارة ابن حجب وغيره وبذلك تعلم افك هذا الزاعم
 جاء في المنهاج وشرحه لابن حجب (ولو بان فسق) الولي او
 (الشاهدين) العدلين او المستورين او غيره من مواع النكاح
 كصفر او جنون ادعاه وارثه او وارثها وقد عهد واثبته
 (عند العقد) فباطل على المذهب كما او بانا كافرين لأن العبرة
 في العقود بما في نفس الأمر وخرج بعند العقد تبينه قبله
 نعم تبينه قبل مضي زمن الاستبراء كتبينه عنده وتبينه حالا
 لاحتمال حدوثه (وانما يتبين) الفسق او غيره بهلم القاضي
 فيلزمه التفريق بينهما وان لم يترافعا اليه الم يحكم حاكم يراه
 بصحته او (بينه) حسبة او غيرها تشهد به مفسرا سواء كان
 الشاهد مستورا او عدلا خلافا لمن فصل كما يعلم مما يأتي في

القضاء وكون الستر يزول باخبار عدل بالفسق ولو غير مفسر
 محله فيما قبل العقد بخلافه بعده لانعقاده ظاهر اذ لا بد من ثبوت
 مبطله (أو اتفاق الزوجين) على فسقها عند العقد سواء اعلمها
 به عنده ام بعده ما لم يقرأ قبل عند حاكم انه بعدلين ويحكم
 بصحته والا لم يلتفت لاتفاقها أى بالنسبة لحقوق الزوجيه
 لا لتقرير النكاح وبمحت في المطلب عدم قبول اقرار السفهيه
 في ابطال ما ثبت لها من المال ومثلها الأمة ثم بطلانه باتفاقها
 انما هو فيما يتعلق بحقوقها دون حق الله تعالى فلو طلقها ثلاثا
 ثم توافقا وأقاما أو الزوج بينة بفساد النكاح بذلك أو بغيره
 لم يلتفت لذلك بالنسبة لسقوط التحليل لأنه حق الله تعالى فلا
 يرتفع بذلك ولا في اقدمه على العقد يقتضى اعترافه باستجماع
 معتبراته نظير ما مر في الضمان والحوالة وقضيته سماعها ممن
 زوجته وليه وليس مر اذا فالاعتبر هو التحليل الأول وبه علم ضعف
 اطلاق قول الزبيلي تسمع بينته أن بينت السبب ولم يسبق
 منه اقرار بصحته * نعم أن علما المفسد جاز لهما العمل بقضيته
 باطنا لكن اذا علم بهما الحاكم فرق بينهما الى أن قال وخرج
 بأقاما أو الزوج ما لو قامت حسنة ووجدت شروط قيامها

فتسمع كما قاله صاحب الانوار وغيره واعتمدوه اه هذه
 عبارة ابن حيج في التحفة بنصها فحلها كيف شئت تجدها
 تنادي على الزاعم بالبهتان تجدها تقول أنها وعبارة الرملي
 توأمان وهما معا يناديان بان من عقد بولي وشاهدين
 عدلين أو مستورين ثم ادعى فسق أحدهما لا يقبل منه
 قضاء وان علم المفسق جازله ديانة ان يعقد عليها بلا محال
 ان كان طلقها ثلاثا وان علم بهما القاضى فرق بينهما لانهما
 متهمان وكذلك لو شهدت البينة حسية قبلت او اقامها غير
 التحليل قبلت ايضا كما تقدم لك * وقد تقدم لك ان هذا مفروض
 في شافعي عقد بولي وشاهدين ولم يقلد احدا من الأئمة فليكن
 منك على بال وحينئذ فليس هذا هو الموضوع انما الموضوع
 انه عقد بلاولى او بشاهدين فاسقين مقلدا لابي حنيفة وهذا
 بلاشك اذا طلق زوجته ثلاثا لا يحتاج للتحليل عندنا على
 المذهب لا ديانة ولا قضاء لبطلان العقد كما تقدم

سارت مشرقة وسرت مغربا شتان بين مشرق ومغرب

واسمع عبارة الاذرى على المنهاج قال (لو بان فسق

الشاهد عند العقد فباطل على المذهب وانما يتبين بينة

أو اعتراف الزوجين) وقال في الرضة انما يتبين بينة
 أو يتصادق الزوجين انهما كانا فاسقين ولم يعلمهما أو نسيا
 فسقهما أما لو قال عامنا فسقهما حينئذ أو علمه أحدنا قال الامام
 تبين البطلان بلا خلاف وقال الغزالي في البسيط لو قال كنا
 نعرف فسقهما الكنا نسينا أعينهما حالة العقد فيجتمل تخريبه
 على الخلاف ويحتمل خلافه قلت وينبغي أن يكون تبين
 فسقهما قبل العقد بزمن لا يتأتى فيه الاستبراء كما ذكرناه
 في آداب القضاء (تنبيه) قال في السكافي محل تبين البطلان
 باعترافهما فيما يتعلق بحقهما أما حق الله تعالى بأن طلقها ثلاثا
 ثم توافقا على فساد العقد بهذا السبب أو بغيره فلا يجوز أن
 يوقع نكاحا الا بمحلل ولو أراد اقامة بينة على ذلك لم يسمع
 قولها ولا بينتهما قلت وما ذكره أولى (فالق بالك الى قوله وما
 ذكره أولى) قال القفال هذا في الحكم الظاهر وأما في الباطن
 فالنظر الى ما في نفس الأمر وأما منع سماع البينة فهو جار فيه
 على طريقة شيخه البغوي وقد سبق التنبيه على ذلك في بابي
 الحوالة والمرابحة (تنبيه ثان) اذا اختلف الزوجان أو من
 يخلفهما أو أحدهما في صحة العقد أو وجوده فأقيمت البينة

بفسق شاهده أو علم الحاكم فسقه كما صرح به العراقيون
قضى بطلانه على المذهب الى أن قال وقضية اطلاق المصنف
وغيره أنه لا فرق في الحكم ببطان النكاح بتصادقهما على فسق
الشاهدين أو اقرار الزوج بين أن يكون قد سبق منهما
الاقرار بعد التهما عند العقد أم لا حكم بصحته كما أم لا
الى أن قال وقال الماوردي إذا أقر عند الحاكم بمقدمه بولي مرشد
وعدين حكم عليهما بصحته بأقرارهما فلو تناكراه بعد أو
ادعى أحدهما سفه الولي أو فسق الشهود أزمه بصحة النكاح
بسابق اقراره ولم يؤثر فيه حدوث انكاره اه المقصود منه
* هذه عبارة الأذري على المنهاج وقد اشتملت على عبارة
الروضة تنادي على رءوس الاشهاد بأن العمل ديانة لا خلاف
فيه وإنما الخلاف في العمل في الظاهر يعني قضاء في بعضهم يقول
تسمع البينة وبعضهم يقول لا تسمع وهي شجى في حلقوم
التمشدين * واليك عبارة المنهج وشرحه لشيخ الاسلام
(وتبين بطلانه بحجة فيه) أي في النكاح من بينة أو حكم
حاكم (أو باقرار الزوجين في حقهما) بما يمنع صحته كفسق
الشاهد ووقوعه في الردة أو وجود المانع وخرج زيادتي في حقهما

حق الله تعالى كان طلقها ثلاثا ثم اتفقا على عدم شرط فلا يقبل
 اقرارهما للتهمة فلا تحل الا بمحال كافي الكافي للخوارزمي وكتب
 الحفنى على قوله (فلا يقبل اقرارهما نعم ان علما المفسد جاز
 لهما العمل بقضيته باطنا لكن ان علم بهما الحاكم فرق بينهما اه
 ومثله في الجمل والبجرمي * هذا نص الحفنى فالتفت اليه
 فانه ينادي بتكذيب ما عراه له الزاعم فيما تقدم لك عنه
 وتقدمت لك عبارة الشرفاوى في الرد على النص التاسع عشر
 التى محصله انه لو طلق ثلاثا وكان يعلم أن الأب فاسق
 مثلا جاز له أن يحدد عقده بدون محلل فيما بينه وبين الله
 تعالى ما لم يحكم حاكم بصحة العقد الأول ومثله فى الزيادة
 * واليك عبارة الأنوار ولوبان كون الشاهد فاسقا أو عبدا
 أو كافرا فالنكاح باطل ومثله فى الشبراملى وابن قاسم على
 التحفة ولو أردت تمدا من نقل ذلك لضاق بي النطاق * وبالجملة
 فان القول بأن الزوج اذا طلق ثلاثا وعلم المفسق عند العقد
 جاز له ديانة أن يعقد على زوجته بدون محلل لا خلاف فيه
 عند الشافعية وانما الخلاف فى أنه هل تسمع منه البينة على
 دعواه فسق الولي أو الشهود عند العقد فالجمهور على أنه

لا تسمع منه للنهمة وغيرهم يقول بسماعها وهذا كله اذا كان
الغرض منه سقوط التحليل أما اذا كان الغرض منه خلافه
كسقوط المهر فتسمع ويسقط التحليل تبعاً كما أنها تسمع اذا
كانت حسية مطلقاً كما تقدم مراراً * بهذه النصوص الصريحة
تعلم سقوط ما تمسّدق به صاحب نور الهداية بل يتبين لك
أن الآتي بكتابه أن يسمى ظلام الغواية ويتبين لك أنه
خلاف مذهبنا وأنه افتراء منه على أهل المذهب * كما تعلم
أنه قاله النووي وإمام الحرمين وصاحب الأنوار وصاحب
المهذب وابن حجب والزيادي وابن قاسم والأذري والحفني
والشراقوي وغيرهم * جميع ما قاله مردود عليه وباطل وكل
ماسود به صحيفته هنا يسأل عنه يوم الدين يوم يقوم الناس
لرب العالمين كما تعلم مما تقدم جملة أنه يجوز لنا الافتاء بما تقدم
لكل من سألنا سواء كان مقلداً لأبي حنيفة أو غيره أو لا
كما تقدم لك ثم ما أطال به ذلك الزاعم من الانتقاد على العمل بأشياء
ديانة لا قضاء فلا تعلم له منشأ غير قلة البضاعة في العلم وعدم
الإطلاع على ما دون في كتب الفقه ولو كان هذا الزاعم
فقيهاً في دينه كما يدعي لعلم أن المسألة التي شنع على الإمام

الرملة فيها وقد عرفت أنها بأجماع لها نظائر كثيرة فإنه قد يكون
 الأمر ثابتاً في الواقع ونفس الأمر ولا يمكن اثباته لدى
 الحاكم وحينئذ يجوز لصاحبه أن يعمل بحكم الله فيه وإن لم
 يثبت لدى الحاكم كما لو أخبر المدل زوجة الغائب بأن زوجها
 مات حل لها التزوج باطناً ولكن الجهل عمي
 (يا أيها الناس اتقوا ربكم واخشوا يوماً لا يجزي والد عن ولده
 ولا مولود هو جاز عن والده شيئاً إن وعد الله حق فلا
 تغرنكم الحياة الدنيا ولا يغرنكم بالله الغرور) ثم قال الزاعم
 ولنصرف النظر عن كل ذلك وعن المطاعن في هذا القول
 ونسلم جدلاً للخصم جواز العمل به للشخص في خاصة نفسه
 هل يصح أن يكون دليلاً ومستنداً لما صنعه الشيخان
 في هذه الحادثة اللهم إن الاتفاق بيننا وبينهما ومن شايعهما
 قائم على عدم صلاحيته أن يكون دليلاً فيها لأن الرجل قام من
 بلده وسافر إلى مصر واستفتاهما كما استفتى غيرهما فمن ملك
 الإيمان قلبه افتاه بعدم الحل وأماهما فقد فتح له الباب بمصراعيه
 وقال له ادخل فقد وصلت إلى موئل حصين وقال لأحد
 أقاربه العظماء الذي هو سبب صدور هذه الفتوى من الشيخين

فى الواقع ان مسألة قريبك سردناها على سبعة غرايل ومن
 بساطة هذا العظيم انه نقل هذا عنهما للزوجة وقال لها ان
 الشيخين اخبرانى ان رجعتك تفربلت بسبع غرايل ويعلم الله
 انها حجرت فى اول غربال مع الخثالة * أقول له لا تصرف
 النظر عن شئ من ذلك بل آمن النظر فيما كتبتاه لك تجده
 دليلا ومستندا لما صنعه الشيخان فى هذه الحادثة وليس تمت
 اتفاق بيننا وبينك ولا من شايك وأنا اتفاقنا مع من يقول
 انه يصح ان يكون دليلا وانه يصح لكل عالم شافعى ان يفتى به
 من سأله سواء كان مقبلا او مسافرا وليس هذا من الامور التى
 نصوا على انها خاصة بذات الشخص ومن ملك الايمان قلبه
 يفتيه بصحة ذلك ثم اعلم انك لست بمن ملك الايمان قلبه
 واهل عذرک فى تنقيص هؤلاء الاشياخ الأجلاء ما بلغنى انك
 كنت تسعى فى اتسام هذه القضية على يدك ولما لم يتيسر لك
 ذلك فعلت فعلتك التى فعلتها * واعلم ايها الزاعم أن ما فعله
 الشيخان هو جادة مذهبنا * ثم قال الزاعم ولتذكر ههنا ما
 وقع من الشيخ عبد الوهاب الخضرى فى العام الماضى وهو
 ان الزوج بعينه قال لزوجته روجى طالقا ثلاثا وقد وقع

خلاف في هذه الصيغة بين ابن حجب ورم فذهب رم الى أن
 من قال لزوجته روى طالقاً ثلاثاً وقع الطلاق فوراً عليه
 بهذه الصيغة وذهب ابن حجب الى ان هذه لا يقع بها طلاق البتة
 فحضر الزوج الى الشيخ عبد الوهاب الخضرى وعرض عليه
 ما قاله لزوجته فأفتاه وقتئذ بدم وقوع الطلاق الثلاث عليه
 عملاً بقول ابن حجب فيما سبحان الله نأخذ بقول ابن حجب في
 العام الماضي على ضعفه ونعرض عن قول الرملى الذى هو صريح
 المذهب وفي هذا العام نأخذ بقول الرملى على بطلانه ونعرض
 عن قول ابن حجب الذى هو صريح المذهب وكان من الواجب
 على الشيخ عبد الوهاب ان يمتدح حين ما عرض عليه طلاق
 هذا العام ان هذه الزوجة طلقت من زوجها باجماع الشيخين
 رم وابن حجب ويكون ما آل حال هذا الرجل مع زوجته انحلال
 العصمة بينهما لأنه وقع منه صيغتان وهما روى طالقاً ثلاثاً
 في العام الماضى وانت طالق ثلاثاً على المذاهب الاربعة في هذا
 العام فالرملى يقول بطلاقها في العام الماضى وابن حجب يقول
 بطلاقها في هذا العام فقد اجمع على طلاقها البتة * الم يكن
 استناد الشيخ على الضعيف في كل حادثة يبيح لنا ان نسأله عن

سبب ذلك التلاعب بالدين اه كلام الزاعم * وأنى أقول له
انت خرجت عن الموضوع الآن لانك حصرته في رسالتيك
بأنه عقد عمل بين الزوجين تقليدا لابي حنيفه وعقدوا له
عقدا جديدا على مذهب الشافعي يعنى ان العقد الذى حصل
بين الزوجين غير مستوف شروطه لدى الشافعي مستوفيا
لدى ابي حنيفه وهذا معنى قولك عمل تقليدا لابي حنيفه وهذا
هو الذى يريد الزاعم ان يقيم الدليل عليه لانه صحيح عند الشافعي
صحة حقيقية فاذا طلق صاحبه ثلاثا لا بد فيه من التحليل ونحن
قدمنا لك الادلة على أن المذهب انه غير صحيح حقيقة عندنا
فلا تترتب عليه آثاره فلو طلق ثلاثا لا يحتاج للتحليل وحينئذ
سقط ما كتبه هنا جميعه ولكن لا يدانى اناقشه الحساب *
ايها الزاعم يظهر من حكايتك الامور التى دارت بين الزوجين
انك مرتبط بهما ومع هذا الارتباط لم نسمع عنك فيما كتبت
انهما سألاك عن حادثة من حوادثهما وكان جوابك كذا
غاية ما سمعنا انك تحكي ما وقع من حضرات العلماء فى تلك
الحادثة فيظهر من هذا انهما لم يسألاك اصلا اما لعدم اعتبارك
فى المسائل الهامة واما لحادثة سبقت بينك وبينهما تحول عن

توجيه سؤالهما اليك ومن نظر الى تأليفك الرسائل وتتبعك
خطوات العلماء في علمهم ومواصلتك الليل بالنهار في التنقيب
عن ما به تفسد فتوابعهم يعلم علم اليقين أنك لست بالرجل يسأل
في المسائل العلمية وأن الامر الثاني هو الذي دعاك والله يعلم
خائنة الاعين وما تخفي الصدور ومن أراد ان يقضى بالعجب
ويعرف كيف يبلغ الجهل بأهله فلينظر الى تهكمه لحضرة
صاحب الفضيلة العالم التقى الشيخ عبد الوهاب الخضري في
جريه على طريقة الرملي التي قدمنا لك انها جادة المذهب وهل
يتصور انسان رجلا لم يتفقه في الدين ولم يتعب الجسم في تحصيله
يفوق اهل الدين الذين فحسوا مسائله وتبينوا سبله وعرفوا
خبائاه اللهم أن هذا كلام هراء لا تسلمه صبية المكاتب فضلا
عن عقلاء المتعلمين

وعار على عرج الحمير اذا اتت

لسبق جياذ الخيل في السهل والوعر

وقد نقل الزاعم هنا كلمات عن الشيخ الحلواني بمرّة ٧٩

لا يحصل لها رأينا الأجدس بنا أن لا نغيرها نظرا

النقد السادس والعشرون على النص السادس والعشرين

قال الزاعم حكى الفوراني وشيخه المسعودي والمتولي
في صلاة الشافعي خلف الحنفي ثلاثة اوجه احدها الصحة
مطلقا سواء قرأ الفاتحة ام لا نظرا لاعتقاد الأمام وهذا ما
حكاه القاضي ابو الطيب عن الداركي واختاره القفال
واستشهد له كما قاله القاضي حسين بأن الشافعي نص في الام
على أن الامام لو ترك قراءة الفاتحة مع القدرة عليها فان كان
حنفي المذهب صحت صلاة القارئ خلفه قال القاضي وهذا
صريح فيه ونقله عنه ايضا ابن العماد وصححه فهذا النص صريح
في ان اعتقاد الغير معتد به عنده رضى الله عنه وكيف
يبيع لمعتقد مذهبه أن يربط عمله بعمل مخالفه مع حكمه على
مذهب المخالف بالفساد ولم يقل أحد من المسلمين ان المجتهد
او المقلد في الامور الظنية يكون عمله باطلا عند مخالفه
فكيف يقول امام الائمة وحبر الامة ان اجتهاد غيره او تقليد
غيره باطل لان معناه ان يحكم على كل مخالف له بطلان
عمله في الامور الظنية وهذا كما تقدم لم يقل به احد من المسلمين

والشافعي أجل وأعظم من أن يقول هذا كيف وقد أخذ
بقول غيره في العمل كما صح النقل عنه كما تقدم ومن هنا أعني
نص الشافعي على صحة صلاة من اقتدي بحنفي ترك القراءة
بأم القرآن اخذ الامام الداركي أن الشافعي لو تزوج امرأة
بغير ولي وكان مقادما من يقول بصحة النكاح بغير ولي
يكون النكاح صحيحا وطلاقه صحيح ويلزمه ما يلزم الزوج
من المهر والنفقة وغير ذلك مما يترتب على النكاح الصحيح
والطلاق عندنا اهـ ملخصا من شرح حضرة صاحب السعادة
المرحوم السيد احمد بيك الحسيني على الام للشافعي اهـ ما نقله
الزاعم اقول ان الزاعم نقل هذا من شارح المرحوم السيد
احمد الحسيني على الام وهذا شرح بعضه ببعضه السيد الحسيني
قبل وفاته رحمه الله وبعضه تركه من غير تبييض وما نقله
الزاعم عنه مما تركه من غير تبييض للآن ومن شك في هذا
فلينوجه الى مكتبة السيد الحسيني ويطلع عليه ومن الحزم
بل من الدين ان لا ينقل انسان من كتاب الا اذا كان محررا
و لم ادر ما حمل هذا الزاعم على النقل من هذا الكتاب الذي
لم يحزر مع وجود كتب المذهب بين ايدينا بكثرة زائدة

وياليتَه ترك التدليس فيما نقله عنه * ولو ضوح المقام وبيان
تدليس الزاعم أقول ان الامام الشافعي قال في الام فلو كان
يعني المحرم ممن يذهب الى ان المريض يحل بهدي يبعث
به فبعث بهدي ونحر أو ذبح وحل كان كمن حل ولم يبعث
بهدي ولم ينحر ولم يذبح عنه حراما بحاله ولو رجع الى
بلده رجع حراما بحاله ولو صح وقد بعث بهدي ففضى
الى البيت من فوره ذلك وقد ذبح الهدي لم يجز ذلك
الهدي من شيء وجب عليه في احرامه فدية حجاج ولا
عمرة لانه ذبحه عن ما لا يلزمه اه هذه عبارة الام
تنادى بأن المحرم اذا كان ممن يعتقد ان المريض اذا بعث
بهدي الى الحرم ونحر أو ذبح عنه بالحرم وتحلل بذلك كان
حراماً ولو رجع الى بلده رجع حراماً لان هذا لا يكفي عند
الشافعي لان التحلل لا يفيد زوال المرض بل مرضه باق بمد
التحلل بخلاف التحلل للاحصار فانه يفيد زوال العذر الذي
هو المنع من مكة وأيضاً ترد صراحة على من قال ان اعتقاد
الغير معتبر عندنا * كذلك عبارة الشافعي في المناسك الكبير
تصرح بذلك وانصها اذا كان يعني المحرم يذهب الى ان

المريض يحمل اذا بعت الهدى فبعته وذبح بالحرم لم يحمل
 وكان على احرامه واذا رجع الى بلده كان جراما كما كان *
 وقد كتب أبو الطيب الطبري على عبارة المناسك هذه ما
 تقدم لك وهو النص السابع ومحصله أن هذه العبارة أعني
 عبارة الشافعي في المناسك ترد على من قال كالداركي وغيره
 من أصحابنا ان الطلاق ينفذ في النكاح الفاسد ليس بمذهب
 للشافعي لان من قال ذلك علل بأن من نكح امرأة بلاولي
 واعتقد اباحته فالنكاح ثابت في حقه فاذا طلق في ذلك النكاح
 يجب أن ينفذ طلاقه ولو كان الامر على ما قال هذا القائل
 لكان الشافعي يفتي في هذه المسألة من يعتقد بمذهب أبي
 حنيفة بما قال أبو حنيفة ويجعله حلالا فلما أفتاه بمذهبه دون
 مذهب المخالف بطل قول هذا القائل * فلما كتب السيد
 الحسيني علي عبارة الأم المتقدمة وكان ممن يذهب الى أن
 المقدم بلاولي مع التقايد يقع فيه الطلاق ورأى عبارة الأم
 المتقدمة صريحة في الرد عليه تمحل تمحلا لا يجزأ عليه غيره
 فقال ان نسخة الأم سقط منها حرف النفي والصواب انها
 ولو كان ممن لا يذهب الى الح لاجل أن توافق مشربه ولا شك

أن هذه جرأة عظيمة * ولما رأى عبارة القاضي الطبري
 المقدمة ترد عليه قال ان الطبري واهم وقوله هذا لا يلزمنا
 أن نعتقد أن نسخة الأم معصومة من الخطأ أو السهو اهـ * ونحن
 الآن لسنا بصدد الرد على السيد الحسيني انما المقام دعاني أن
 أسوق لك عبارته لتقف على تدليس الزاعم الذي تقل
 عبارته * فان عبارة السيد الحسيني مذكور فيها عبارة القاضي
 ابو الطيب الطبري التي هي النص السابع لنا وهي التي ترد
 على من قال ان النكاح بلاولى صحيح عندنا ولكن قد حذفها
 المدلس برمتها شأن الخائن وهذا هو الذي نحن بصدده * على
 أننا نقول للداركي هناك فرق بين ترك الفاتحة في الصلاة وبين
 الزواج بلاولى لان الامام في الصلاة قولين هل العبرة بعقيدة
 الامام أو بعقيدة المأموم وليس له في الزواج بلاولى الاقول
 واحد وهو بطلان العقد * هذا ولا تنس أن ما سبق لك من
 النصوص التي أوردناها عن الشافعي في الام كفيلة بالرد على
 السيد الحسيني فيما ادعاه وذلك رأينا أن لانطيل القول معه
 فانه لا حاجة له مع تلك النصوص المصروفة بفساد العقد بلاولى
 ونحوه من كل عقد لم يستوف الشروط المعتبرة في المذهب

النقد السابع والعشرون على النص السابع والعشرين

قال الكاتب قال أئمتنا ان الماء الذي توضع به حنفي بلانية
مستعمل على الصحيح قال السيد السمرودي لاعتقادنا أنه
أدى بذلك الماء واجب طهارته قال في شرح المهذب والثالث
يصير الماء مستعملاً وان لم ينو لانه محكوم بصحة صلاته وهذا
الثالث هو الصحيح اه بالحرف ثم فرع حضرته فقال فانظر
قوله لاعتقادنا أنه أدى بذلك الماء واجب طهارته وأنظر قول
النووي لانه محكوم بصحة صلاته فاذا حكمنا بصحة وضوء
مقلدي أبي حنيفة بلانية ورتبنا على صحته أن ماء وضوءه ذلك
مستعمل وأن حكم استعماله يتعدى إلينا وان لم نقلد أبا حنيفة في
صحة ذلك الوضوء وأن صلاته صحيحة فلنحكم هنا بصحة
النكاح بلا ولي أو بشهود غير عدول لمن قلد أبا حنيفة وتترتب
عليه آثاره كوقوع الطلاق واحتياجه لو كان ثلاثاً إلى محلل اه
أقول نقل الزاعم هذا من كتاب الشيخ الحلواني بنمرة ٨٠
وجوابه ما تقدم لنا عن العلامة عميرة على المحلى وهو النص

الخامس ولا بأس باعادته هنا ثانياً قال وأماماً توضحاً به الحنفى
وان لم ينو فالمعتمد أنه مستعمل لانه رفع عنه الاعتراض من
المخالف كذا علل الرملى وفيه أن العقد بلاولى رفع عنه أيضاً
الاعتراض منه ومع ذلك فالمعتمد انه اذا رجع وقد الشافعى لا
يحتاج الى محلل اى لو طلق ثلاثاً ولا يثبت بالعقد الاول محرمة بينه
وبين ام زوجته وبناتها ولا حرمتها الا ان وطئ فثبتت الحرمة دون
المحرمة تم جاء به ما يدفع الايراد السابق وهو انه روى اعتقاد
الحنفى هنا لانه قد عهد حصول الاستعمال بلانية كفاى ازالة
النجاسة اه فهل بعد هذا تصریح بفساد العقد الذى وقع بلاولى أو
يشهد بفسقة مع التقليد لابي حنيفة وبعدم المحرمة وباستعمال
الماء المذكور ولدينا أدلة كثيرة على ذلك ولكن يكفينا هذا
واليك عبارة المذهب لتقف على تدليس الزاعم فيه قال فى المذهب
والثالث يصير الماء مستعملاً وان لم ينو لانه محكوم بصحة صلاته
ولهذا لا يقتل بالاتفاق وهذا الثالث اصح فانظر تعليقه بعدم
قتله بالاتفاق تجده صريحاً فى ان صلاة هذا الرجل اسقطت عنه
الفرض ولذلك لا يقتل بالاتفاق لانه لا يقتل بالاتفاق الا من
لا تصح صلاته بالاتفاق وهذا هو الذى حذفه المدلس

النقد الثامن والعشرون على النص الثامن والعشرين

قال الزاعم قال العلامة الجمل والعلامة البجرى والعلامة
الشيخ سلطان في جواشيهم على المنهيج مانصه اغتسلت حنفيه
لتحل ان زوجها الحنفى فمأء غسلها غير مستعمل لانه ليس مما لا بد
منه عندهما أى يجوز له وطؤها بعد انقطاع الدم وقبل الغسل
في مذهبهما قالوا افلو كان زوجها شافعيًا واغتسلت لتحل له ينبغي
ان يكون مأؤها مستعملًا لانه مما لا بد منه بالنسبة اليه وان
كان بالنسبة لها ليس مما لا بد منه او كانت شافعيه وزوجها حنفى
واغتسلت ليحل لها التمكين كان مأؤها مستعملًا او لتحل له
كان غير مستعمل اه والنية عند الحنفيه سنة في الغسل كالوضوء
فالكلام فيما قبله سواء بسوا اه كلامه أقول ان الزاعم نقل
هذا من كتاب الشيخ الحلوانى يخره ٨١ و ٨٠ وحذف من
عبارة البجرى قوله (والمعتمد انه بصير مستعملًا مطلقًا حيث
كان أحد الزوجين يعتقد توقف حل التقليد على الغسل) وهذا
عادة المدلس واما جواب ما ذكر فيعلم مما تقدم لك في الرد قبله

النقد التاسع والعشرون على النص التاسع والعشرين

قال الزاعم قال العلامة السيد عبد الله ابن عمر اليماني من
 قلد من يصح تقليده في مسألة تتعلق بالصلاة صحت صلواته في
 اعتقاده وفي اعتقادنا لانا لا نفسقه ولا نعدده من تاركي الصلاة
 فان لم يقلد وعلمنا انه في عمله هذا وافق مذهبا معتبرا
 فكذلك على القول بأن العامى لا مذهب له معين وان جهلناهل
 وافقه أو لا لم يجز لنا الانكار عليه اه وقال العلامة الخوانى
 حكم أئمتنا بصحة صلاة الحنفى وان أغفل بعض ما نوجبه
 كالبسمة أو الفاتحة أو بعضها أو الطمأنينة كما فى شرح المذهب
 للإمام النووي * ثم فرع الزاعم فقال فانظر قوله وفي اعتقادنا
 وانظر قول النووي حكم أئمتنا بصحة صلاة الحنفى وان أغفل
 بعض ما نوجبه الخ لتعلم أنا اذا حكمنا بصحة صلاة مقلدى
 أبى حنيفة وان ترك فيها الفاتحة حكمنا بصحة مقلديه فى
 النكاح واذا حكمنا بصحة النكاح فلنحكم طبعاً بترتب
 آثاره عليه التى منها وجوب التحليل عند الطلاق الثلاث اه

كلام الزاعم أقول ان الزاعم لم يدرك علة الحجيب ولو أدركها
 لما نقل هذا * ان الحجيب علل صحة صلاته في اعتقادنا بأننا لا
 نفسقه ولا نعدده من تاركي الصلاة وهذا معنى قولنا انها صحيحة
 حكما بمعنى أنها تسقط عنه الفرض واننا لا ننكر عليه فعله
 لا كما فهمت الاغبياء * ومن الجهل المركب أن الزاعم يقول
 هنا وقال العلامة الحلواني حكم أئمتنا الخ ما تقدم لك يريد
 بذلك أنه يوهم القارىء أنه يتقبل من غير كتاب الشيخ
 الحلواني مع أنه لا ينقل إلا منه ولا يعرف غيره وان كان نقل
 من غيره فليبين لنا المصدر الذي أخذ منه والباب ونمرة
 الصحيفة ودونه خراط القتاد * وان أردت أن تعرف كذب
 هذا الزاعم وتدليسه وأن ما نقله ليس له فيه شيء بل جميعه
 من كتاب الشيخ الحلواني فارجع لنمرة ٨١ من الكتاب
 المذكور تجده مسطراً * وأما قول المهذب اننا نحكم بصحة
 صلاة الحنفي ولو أغفل بهض ما نوجبه كالسمله فمعناه اننا
 نحكم بصحة صلاته صحة حكمية لا حقيقية ولذلك عله بقوله
 (ولذا لا نقله لان صلاته صحيحة حكما عندنا تسقط عنه
 الفرض باعتبار اعتقاده كما تقدم لك غير مرة

النقد الثلاثون على النص الثلاثين

قال الزاعم قال العلامة ابن قاسم المبادئ في حواشي التحفة لو علق شافعي طلاق زوجته الحنفية على صلاة فصلت صلاة تصح عندها لا عند الزوج وقوع الطلاق لصحتها بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج اه وقد نقله عنه العلامة الشبراملسي في حواشيه على النهاية وأقره ثم فرع حضرته فقال فانظر قوله حتى في اعتقاد الزوج بل لم يقع الطلاق الا بالنظر لصحتها في اعتقاد الزوج والا لا يقع بدليل أنه لو اعترفت شافعية بفسق الشهود أو الولي وأنكر الزوج لا يفرق بينهما بخلاف ما لو اعترف الزوج بذلك وانكرت هي فانه يفرق بينهما كما ذكره أئمتنا وقال في التحفة ظاهر كلام أئمتنا أن العبرة في الزوجين اذا اختلف مذهبهما باعتقاد الزوج لا الزوجة اه أقول نقل الزاعم هذا من كتاب الشيخ الحلواني عمرة ٨١ وجوابه أن وقوع الطلاق انما هو بالنسبة لصحة الصلاة عندها فقط لا عندها وعند الزوج ينادي بذلك قوله لا عند الزوج وقد زلت قدمك هنا كما زلت في غيرها وفهمت أن قوله لصحتها بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج أن الصحة في

حقهما سواء وهذا جهل مركب وإنما الصحة بالنسبة للزوج
صحة حكمية وبالنسبة لها صحة حقيقية وأيضا فالزوج يمتقد
ان الصلاة بالنسبة لها صحيحة صحة حقيقية ولو كمن الجهل عمي

النقد الحادى والثلاثون على النص الحادى والثلاثين

قال الزاعم حكيم اثمتنا بصحة اقتداء الشافعى بالخالف كالحنفى
وأن كان لا يمتقد وجوب بعض الاركان او الشروط اذا اتى
بها ولو بقصد النفلية كالبسملة والفاتحة والطمأينة بل مقتضى
كلام أصحابنا حصول فضيلة الجماعة خلفه وأنها أفضل من
الانفراد كما اعتمده العلامة الرملى فى شرح المنهاج * ثم فرع
حضرته فقال فانظر فانا اذا صححنا صلاة مقلدى أبى حنيفة
وان اتى بالاركان بقصد النفلية مع ان قصدها مبطل عندنا
ثم قلنا بتعدى أثر صحتها لمن يقلد ابا حنيفة منا وقلنا بصحة
اقتداء الشافعى به وحصول فضيلة الجماعة مع اننا لم نقله فى
صحة تلك الصلاة فلنصحح زكاح مقلديه ولنرتب اثره عليه
اه كلام الزاعم اقول انه نقل هذا من كتاب الشيخ الحلوانى

نمرة ٨٣ واتى متمجب منه ومن ثقل عنه حيث انهما يقيسان
 وليسا من اهل القياس فضلا عن انهما يقيسان مع النص من
 الامام علي بطلاق هذا المقدم كما تقدم لك عنه وعن ائمة
 مذهبه. ولم يظهر لي سبب لذلك الا التعصب واني اقول
 المنصف انهم صرحوا عندنا بصحة صلاة الشافعي خلف
 الحنفي اذا اتا بالبسملة وان اعتقدها نفلا لان محل عدم
 الاعتداد بالواجب من معتقده. نفلا اذا لم يكن ناشئا عن
 اعتقاد مذهبي اما اذا كان ناشئا عنه فلا حذر كما في التحفة

النقد الثاني والثلاثون على النص الثاني والثلاثين

قال الكاتب قال ابن حجج في التحفة والرملي في النهاية انه
 لو اقتدى في السفر شافعي يقصر الصلاة بحنفي بعد ثلثه
 مراحل فقام الحنفي لثالثة لم يلزم ذلك المأموم الشافعي الا تمام
 جملا على ان امامه قام ساهيا لان الحنفي يوجب القصر بعد
 ثلاث مراحل ويخير ذلك المأموم بين انتظاره في التشهدونية
 المفارقة ثم فرع الزاعم فقال فانظر فاذا صححنا صلاة مقلدي

أبي حنيفة واعتقاده وجوب القصر وقتنا بتعمدي أثر ذلك
 للمأموم الشافعي مع أنه لم يقلد أبا حنيفة فصحيحنا اقتداءه به
 ولم نلزمه الإتمام فلنصحح النكاح بتقليده ونرتب أثره عليه
 ه أقول ان هذا منقول من كتاب الشيخ الحلواني بكرة ٨٥
 وجوابه ان قيام الامام لثلاثة يوجب الإتمام على المأموم لانه
 اورث الشك عند المأموم في القصر والتمام بل القرينة ظاهرة
 في الإتمام وهي القيام لثلاثة فوجب الإتمام الا اذا كان الامام
 حنفيا يرى وجوب القصر بان بلغ سفره ثلاث مراحل فهذا
 لا يورث الشك عند المأموم لانه جازم بأنه قام ساهيا وحينئذ
 لا يجوز له متابعتة في سهوه لانه غير محسوب له وخيرناه
 بين المفارقة والانتظار لذلك ولم نحكم ببطلان صلاته لان فعل
 الحنفي كفعل الساهي عنده وفعل الساهي لا يضر كمن قام
 خامسة سهوا

النقد الثالث والثلاثون على

النص الثالث والثلاثين

قال الزاعم قال عامة السنانية يصح اقتداء شافعي بحنفي

نوى كل منهما في اثناء السفر اقامة اربعة ايام فاذا سلم الحنفى
من ركعتين اتم الشافعى مع ان عقيدة الشافعى عدم صحة
صلاة من نوى القصر بعد نية اقامة اربعة ايام قاله رم في ش
المنهاج وابن حجب في التحفة ثم فرع الزاعم فقال فانظر فاذا
صححنا صلاة هذا الذى قلد ابا حنيفة مع انها في أصل اعتقادنا
باطلة وقلنا يترتب أثر صححتها وتعمده لذلك المأموم الشافعى
فصححنا اقتداءه به مع انه لم يقلد ابا حنيفة فلنصحح النكاح
بتقليده وانترتب أثره عليه اذ لا فارق اه اقول له انت كاذب
في قولك قال عامة الشافعية وهذا عنوان من مفترياتك وان
كنت صادقا فقل لنا من اين نقلته . ونحن نقول لك انك
نقلت هذا من كتاب الشيخ الحلوانى نمرة ٨٦ وهو خيال عن
هذا العنوان والجواب على كلامه ان قوله ان عقيدة الشافعى
عدم صحة صلاة من نوى القصر بعد نية اقامة اربعة ايام ليس
على اطلاقه بل مقيد بما اذا لم يكن من نوى الاقامة المذكورة
حنفيا يرى فيها القصر اما اذا كان حنفيا يرى ذلك فلا يحكم
ببطلان صلاته لانه لا اطلاع لنا على نيته لانها مما يحفى . وأيضا
فان الحنفى عندنا بمنزلة الجاهل بالحكم لاعتقاده الجواز ونية

القصر مع الجهل لا تضر كما قاله ابن قاسم على التحفة وهذا
معنى تصحيحنا للصلاة لا كما فهم الزاعمون

النقد الرابع والثلاثون على النص الرابع والثلاثين

قال الزاعم ما ذكره غير واحد من أئمتنا كالرمل في
النهاية وابن حبيب في التحفة نقلا عن عامة الأصحاب من انه
لو سجد امامه الحنفي بالشكر في الصلاة لا اعتقاده ذلك تخير
بين انتظاره ومفارقتة قال رم في ش المنهاج وتحصل فضيلة
الجماعة لكل منهما قال وانتظاره أفضل ولا ينافي ما تقرر
من كون العبرة باعتقاد المأموم بأن محله فيما لا يرى المأموم
جنسه في الصلاة قال ومن ثم قالوا يجوز الاقتداء بالحنفي يرى
القصر في إقامة لا يرى القصر فيها لأن جنس القصر جائز في
الصلاة عندنا اه ثم فرع حضرته فقال فاذا صححنا صلاة
مقلدي أبي حنيفة مع سجوده للشكر فيها مع اننا نصححه
أصالة على رأينا وقلنا بترتب أثر صحتها وتعدية اليها فصححنا
اقتداء الشافعي به وخيرناه بين انتظاره ومفارقتة وفضلنا

الانتظار على المفارقة وقلنا بحصول فضيلة الجماعة له حينئذ
 هذا كله مع أنه لم يقلد أبا حنيفة فلنصحح النكاح لمن قلده
 وترتب عليه آثاره التي منها وقوع الطلاق وافتقاره لو كان
 ثلاثا الى محلل اه كلام الزاعم أقول نقل هذا من كتاب الشيخ
 الحلواني من نمرة ٨٧ وجوابه أن فعل سجدة الشكر في
 الصلاة سهوا أو جهلا عندنا لا يضر للمذرو ولا يتبع المأموم
 الامام فيما فعله سهوا بل ينتظره أو يفارقه ولو تابعه بطلت
 صلاته فكذلك اذا فعله الامام الحنفي الذي يراها في صلاته
 فلا يجوز للمأموم متابعتها فيها بل ينتظره أو يفارقه كما ساهى
 لان فعله هذا عندنا كمن قام لخامسة وهذا وجه تصحيح
 صلاة الحنفي والحالة هذه عندنا لا كما زعم الزاعمون * يشهد
 لنا بذلك مقاله ابن قاسم على التحفة عند قول الشارح (فان
 قلت ينافيه ما يأتي أن العبرة باعتقاد المأموم) ان سجود الامام
 هنا من باب المبطل وهو لا يؤثر مع الجهل والامام بمنزلة
 الجاهل لخطئه في اعتقاده عندنا (هكذا عبارته فلامؤاخذة)
 بخلاف ما يأتي فإنه فيما لا يتأثر بالجهل كترك الشرط وارتكاب
 نواقض الطهارة وقد يؤيد ذلك أن ما هنا نظير ما لو قام

الأمام سمهوا أو جهلا خامسة اه

النقد الخامس والثلاثون على النص الخامس والثلاثين

قال الزاعم قال الملامة س ب في حواشيه على النهاية
فرع وقع السؤال في الدرس عما لو رأي حنفياً مس فرجه
مثلاً ثم خطب فهل تصح خطبته أم لا والجواب عنه أن
الظاهر الصحة ويوجه بما صرح به عامة المحققين من الشافعية
من أنا نحكم بسحة عبادة المخالفين حيث قلدوا تقليداً صحيحاً
اه ثم فرع حضرته فقال فانظر قوله ويوجه بما صرح به عامة
المحققين الخ وانظر ترتيبه وانظر أثر حكمتنا بصحته من
الاكتفاء بخطبة ذلك الحنفى واذا صححنا عبادة من قلدهم
ابى حنيفة ورتبنا أثرها عليها فلنصحح عقوده التي منها النكاح
وانرتب آثارها عليها اه كلامه أقول ان هذا منقول من
كتاب الشيخ الحلواني بمرّة ٩٠ وقد بتر الزاعم الجواب كمادة
الخاتين وبنقله لك من الكتاب المذكور تأخذ منه الجواب
الذي يرد على الشيخ الحلواني فضلاً عن الزاعم . جاء

بالكتاب المذكور . الجواب أن الظاهر الصحة ويوجه بما
صرحوا به من انا نحكم بصحة عبادة المخالفين حيث قلدوا
تقليدا صحيحا وانما امتنعت القدوة بهم للربط الحاصل بين
الامام والمأموم المقتضى لجزمه بالنية وذلك يتوقف على اعتقاد
صحة صلاته ولا ارتباط بين السامعين والخطيب فحيث
حكم بصحة عبادته اكتفي بخطبته لكاننا لا نصلي خلفه فأن
أم غيره جاز الاقتداء به ويحتمل أن يقال وهو الاقرب بل
المتعين عدم الصحة لأنه وان لم يكن بينهما رابطة لكنه
يؤدي الى فساد نية المأموم لاعتقاده حين النية أنه يصلي
صلاة لم تسبق بخطبة اه س ب اه حلواني فهل بعد قول
المجيب (بل المتعين عدم الصحة نحتاج أن نرد على الشيخ
الحلواني أو على الزاعم ولكن التعصب عمي

النقد السادس والثلاثون على النص السادس والثلاثين

قال الزاعم قال الرملي في النهاية في باب من تلازمه الزكاة
وتجب في مال الصبي والمجنون ويخاطب الولي باخراجه او محل

وجوب ذلك عليه في مال الصبي والمجنون حيث كان ممن
 يعتقد وجوبها على المولى عليه فإن كان لا يراه كحفي فلا وجوب
 والاحتياط له أي للمولى الحنفي أن يحسب زكاته فإذا كمل
 أخبرها بذلك ولا يخرجها فينرمه الحاكم اه ثم فرع فقال فانظر
 فإذا صححنا ما يعتقد الحنفي من عدم وجوب زكاة موليه ان
 كان موليه من أهل وجوبها وقتنا بترتب أثر ذلك الاعتقاد
 من عدم اخراجها وتعمديه فلنصحح النكاح بتقليد أبي حنيفة
 وترتب عليه آثاره التي منها الطلاق ووجوب التحليل عند
 الثلاث اه كلام الزاعم أقول هذا منقول من كتاب الشيخ
 الحلواني بمرّة ٩٧ ويقال عليه أن الزاعم لم يفهم قواعد المذهب
 فمن قواعد مذهبنا أن زكاة مال الصبي والمجنون والمحجور عليه
 يخاطب بها المولى دون غيره فإن كان شافعيًا وجب عليه اخراجها
 سواء كان المولى عليه حنفياً أو غيره لخروجه من الأئم اذ
 العبرة عندنا بمقيدة المولى وان كان حنفياً لا يخاطب بها عندنا
 بالنسبة لاعتقاده لان مذهبنا لا يجبر الحنفي على ما كلفنا به
 الشارع دونه كما أن الحنفي ليس ذلك ايها الجاهل . واذا
 كان حنفياً فيحرم عليه اخراجها من مال الصبي والمجنون

بالنسبة لاعتقاده ويفسق باخراجها بالنسبة لذلك الا اذا
 حكم باخراجها حاكم شافعي فيجب عليه اخراجها ولا يفسق
 والاحتياط أن يحبسها حتى يكمل الصبي أو غيره اذا كانا
 ممن يعتقد وجوبها بأن كانا شافعيين أما اذا كانا حنفيين فلا
 فائدة في اخبارهما لانهما بعد الكمال لا يري وجوبها على
 الولي وهذا هو جادة المذهب لا كما فهم المتفهمون . على أنه
 لا داعي لذلك كله بعد أن نص الامام الشافعي على بطلان
 العقد بلا ولي فاجعله منك على بال لتبطل به كل ما ذكره
 الزاعمون من النظائر . يشهد لنا بالنسبة لما قدمناه لك في مسألة
 الزكاة ما قاله الرملي ونصه ومحل وجوب ذلك عليه أي الولي
 حيث كان يري الوجوب كشافعي وان كان المحجور عليه
 حنفيا لا يري الوجوب اذ العبرة باعتقاد الولي وان كان الولي
 لا يري وجوب ذلك كحنفي أي ولم يلزمه الحاكم بالاخراج
 فلا احتياط له ان لا يخرج الزكاة وأن يحبسها الى أن يكمل
 المحجور عليه فإذا كل أخبره بها ولا يخرجها لئلا يغرمه لها
 الحاكم اذا رفعه لحاكم حنفى اه

النقد السابع والثلاثون على

النص السابع والثلاثين

قال الزاعم قال ابن خج في شرح الارشاد وتجب النية
 أى نية الصوم في النفل وكذا في الفرض لكل يوم لأن كل
 يوم عبادة مستقلة فلو نوى ليلة أول رمضان صوم جميعه لم
 تكن اغير اليوم الاول لكن ينبغى ذلك ليحصل صوم اليوم
 الذى تنسى النية فيه عند مالك كما له أن ينوي أول اليوم الذى
 تسيها فيه ليحصل له صومه عند أبي حنيفة رضى الله عنهما
 وواضح أن محله ان قلد والا كان متلبسا بعبادة فاسدة في
 اعتقاده وهو حرام وقس على ذلك اه بحر وفه تم فرع فقال
 فانظر الى قوله وقس على ذلك تجده ناطقا بأنه ان قلد كان
 متلبسا بعبادة صحيحة في اعتقاده واذا صححنا ذلك ورتبنا
 عليه أثره من تخلصه من الحرمة فلنصحح النكاح لمن قلد أبا حنيفة
 أو غيره من الأئمة المعتبرين والترتب أثره عليه اه كلام الزاعم
 أقول نقل هذا من كتاب الشيخ الطوائى عمرة ٩٨ ويقال عليه
 نحن الذين نادى بجواز الانتقال من مذهب لمذهب وعليه

فمن نسي النية في الصوم من الشافعية ليلا ونوى نهارا مقلدا
 لأبي حنيفة كانت عبادته صحيحة في اعتقاده دون اعتقاد
 غيره وهذا هو سيفنا الذي نضربكم به وبه قد اعترفت من
 حيث لا تشعرون وان كان لك عذر لدينا في الاعتراف وهو
 انك فاهم ان معنى في اعتقاده يعني اعتقاد الشافعي حالة كونه
 شافعيًا ففرعت ما فرعت عليه انت ومن حدوت حدوه ولكن
 ليس الامر كما فهمتم بل معنى في اعتقاده يعني في اعتقاد
 المقلد حالة كونه مقلدا وهو في هذه الحالة غير شافعي في هذه
 الجزئية وبالضرورة لا فرق بين جزئية وجزئية فللشافعي أن
 عقد بلا ولي مقلدا لأبي حنيفة كان عقده صحيحا في اعتقاده
 هو دون غيره وهو في مسألة التقليد حنفي فيما قلده فيه وقياسا
 على ما تقدم في هذا النص له ان يرجع الى الشافعي فيرجع
 من غير زوجة طالما لان الشافعي لا يرى عقدا فلا يرى زوجية
 وهذا هو الذي يجب عليك أن تعتقده وترجع الى مولاك
 مما اكتسبت يدك واستغفره فهو الذي يقبل التوبة عن عباده
 ويعفو عن السيئات ويعلم ما تفعلون

النقد الثامن والثلاثون على النص الثامن والثلاثين

قال الزاعم نقل في التحفة عن عامة الاصحاب انه يجوز
لحاكم شافعي أن ينفذ ما نهى اليه مما لا يراه من احكام مخالفه
وانه يلزم بالعمل بها أى ان كانت مما لا ينقض قال فلو فسح
نكاح امرأة أو خولت مرارا وحكم حاكم حنبلي بصحة
أحدهما ثم رفعت أمرها للشافعي لزوجها في الاولى من آخر
وفي الثانية من زوجها من غير محال جاز له ذلك اه ثم فرع
فقال فانظر كيف قلنا بأنه يجوز للحاكم الشافعي ان ينفذ
أحكام مخالفه ورتبنا أثر ذلك عليه من صحة ترويج المخالعة
مرارا بلا محال واذا اعتبرنا رأى المخالف في ذلك فلنعتبره
في كل ما رآه صحيحا بتقليد أمامه ورتب أثره عليه اه كلامه
اقول نقل هذا من كتاب الشيخ الحلواني بنمرة ١٠٣ وزاد
فيه كلمات ليست به . منها قوله عن عامة الاصحاب يزيد
هذا الزاعم في أغلب ما نقله توهم بها على أمثاله أن ما نقله ليس
فيه خلاف وهذه خصلة ذميمة وحذف منها (قوله خلافا لابن

العماد) وهذه عادته فلا عجب ويقال له أن قاعدة المذهب بل
 المذاهب أن حكم الحاكم يرفع الخلاف ويجب العمل به ولو
 كان المحكوم عليه حاكما لا يراه بل لو كان مجتهدا وحينئذ
 فتنفيذ القاضي الشافعي لحكم الحنبلي لأنه حكم حاكم لا لأنه
 قول مخالفه فقط وأني لآسف شدة الأسف من الرد على
 هذه السفاسف وفق الله تعالى قائلها وهداه سبيل الرشاد

النقد التاسع والثلاثون على النص التاسع والثلاثين

قال الزاعم قال العلامة رم في ش النهاية والعلامة ابن حجج في
 التحفة في باب الولية لا يحرم حضور موضع المنكر إذا كان
 فاعله لا يعتقد تحريمه فمتى اعتقد الفاعل حله جاز حضوره قالوا
 سواء في ذلك النبيذ وغيره خلافاً لمن فرقاه ثم فرع حضرته
 فقال فانظر فإذا قلنا بجواز شرب النبيذ لمن قلد أبا حنيفة ورتبنا
 على جوازه أثره من جواز حضور مجلس شربه وإن لم نقلد
 أبا حنيفة فيه فلنقل بصحة النكاح لمن قلد أبا حنيفة ورتب
 أثره عليه اه كلام الزاعم أقول انه نقله من كتابه الشيخ

الحلواني من نمرة ١٠٥ وجوابه ان حضور الشخص مجلس
 المنكر لا يحرم الا اذا كان المنكر منكرا باجماع أو كان
 منكرا لدى الفاعل فينشد يحرم الحضور الا لأزالته ومتى
 حضر وجب عليه الانكار اما اذا كان حراما لدى الحاضر
 دون الفاعل فلا يجب على الحاضر الانكار لان الانكار فيه
 اضرار بالفاعل ولا يجوز اضراره الا اذا اعتقد تحريمه بخلاف
 ما إذا اعتقده المنكر فقط لان احدا لا يعامل بمقتضى اعتقاد
 غيره . وقد تقدم لك غير مرة ان المخالف اذا فعل فعلا وكان
 جائزا عنده وغير جائز عندنا لا ينكر عليه من حيث استباحه
 بمسوغ ولكن لو رفع الينا هذا الامر وكان من العقود
 حكما يبطلانه كما انه لو رفع الينا شارب النبيذ محده كما تقدم
 لنا في عبارة ابن حجج . فافهم الفرق بين المقامين مقام عدم
 الانكار ومقام القول بالصحة لانه زلت فيه اقدام المتشدين
 وحينئذ فنحن لا نجوز حضور مجلس شرب النبيذ من حيث
 انه مجلس شرب نبيذ الا مع التقليد لابي حنيفة أما من غير
 تقليد فلا يجوز حضور هذا المجلس عندنا معاشر الشافعية وعليه
 فقول الزاعم يجوز حضور مجلس شربه وان لم تقلد ابا حنيفة

باطل اما اذا كان الحضور لهذا المجلس لغير شرب النبيذ
 كمن دعي الى وليمة فتوجه اليها فوجد النبيذ يشرب من
 الخنفي فلا يجب عليه الانكار وهذا هو موضوع كلام
 الامامين ابن حجاج والرملي لا كما فهم المتمسكون وقد اعترض
 بعضهم بانه متى قلم بجواز حضور مجلس شرب النبيذ يلزمكم
 انكم تقولون بجواز حضور مجلس النكاح الذي بلا ولي مع
 التقليد لانهما سواء في نظرهم وحينئذ فمنعكم الحضور لمجلس
 العقد المذكور وتجوزكم حضور مجلس شرب النبيذ تحكم
 حيث لا فارق وجوابه ان هناك فرقا بين المجلسين وذلك
 ان المدعو في الولاية مدعو لامر جائز عنده ولذلك وجبت
 الاجابة متى تحققت شروطها فهو لم يدع لحضور مجلس شرب
 النبيذ وانما دعي لمجلس الولاية الذي هو جائز عنده كما تقدم
 لك انما بخلاف من دعي لحضور مجلس العقد الذي بلا ولي
 فهو مدعو لامر حرام عنده ولذلك حرم عليه الحضور ما لم
 يقلد القائل بجوازه كما تقدم لك عن التحفة فتنبه لهذا المقام
 فانه زلت فيه الاقدام واضرب بما قاله المتفهبون هنا
 عرض الحائط

النقد الاربعون على النص الاربعين

قل الزاعم قال حجة الاسلام الامام الغزالي في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من كتاب الاحياء * يحرم علي داخل الحمام غمس يده إذا كانت متنجسة فيما هو دون القلتين لانه يفسده علي غيره قال ولو رأى شافعي مال كيا يفعل ذلك فليس له منعه لكونه حملا له علي غير معتقده لأنه لا ينجس الماء الا بالتغير ولو رأى شافعي شاقعيا يفعل ذلك رجب عليه نهيد إن كان عالما وتعليمه إن كان جاهلا وقال ابن قاسم المبادي في حواشي التحفة يجوز للمالك الذي أصابه مغاظ ولم يسبه مع التراب دخول المسجد وليس للحاكم منعه قال لتصريحهم بأن ما وقع بتقليد صحيح لأحد الأئمة لا يعترض من الحاكم ولا غيره علي صاحبه وأن دعوى الحسبة لا تدخل في الأمور الاجتهادية وبالجملة فانا لا ننكر علي مقلدي غير إمامنا ما ليس منكرنا عندهم وإن كان منكرنا عندهم وننكر عليهم ما هو منكر عندهم وإن لم يكن منكرنا عندهم لأننا نرى أن حكم الله في حقهم مارآه

أثمتهم فالحنفي ننكر عليه لب الشطرنج مثلاً ما لم يقلد من
 يجوز ولا ننكر عليه شرب النبيذ اه كلام ابن قاسم ثم قال
 الزاعم وبعد فاذا اعتقدنا جواز شرب النبيذ لمن قلداً بأحنيقة
 وصحة صلته وان مس فرجه أو لم يقرأ الفاتحة الى غير ذلك
 مما لا يحصى ورتبنا على ذلك آثاره من أنه لا يميز فلنعقد صحة
 النكاح لمن قلده ورتب آثاره عليه من وقوع الطلاق ووجوب
 التحليل لو كان ثلاثاً اه كلام الزاعم

أقول ان الزاعم نقل هذا من كتاب الشيخ الحلواني
 نمرة ١٠٤ ، نمرة ١٠٥ وخطب فيه خطب عشواء ونسب
 لابن قاسم ما لم يقله ولبيان تدليسه أسوق لك عبارة الشيخ
 الحلواني لتعرف كيف خطب الزاعم فيها وان كنت في غنى
 عنها لأن جواب هذا النص معلوم من الرد على النص التاسع
 والثلاثين * قال الشيخ الحلواني ومن أدلة ذلك وهو الدليل
 الثامن والاربعون ما مر غير مرة من اننا لا ننكر على مقلدي
 غير امامنا ما ليس منكرنا عندهم وان كان منكرنا عندنا
 وننكر عليهم ما هو منكر عندهم وان لم يكن منكرنا عندنا
 لاننا نرى أن حكم الله في حقهم ما رآه أثمتهم فالحنفي ننكر

عليه لمب الشطرنج مثلا ما لم يقلد من يجوزه ولا ننكر عليه
 نحو شرب النبيذ * وقد ادعى الزاعم أن هذه العبارة لابن
 قاسم وهي كما هي بنصها وفصحا للشيخ الحلواني ويليهما في
 كتابه الحكم المبرم ما نصه

حتى لقد نقل ابن العماد في كتابه القول التام في أحكام
 الحمام عن الغزالي في باب الأمر بالمعروف والنهي عن
 المنكر ما حاصله أنه يحرم على داخل الحمام غمس يده إذا
 كانت متنجسة في ماء هو دون القلتين لأنه يفسده على
 غيره ثم قال وقياس ما قاله تحريم غمس يده من غير نية
 اغتراف حيث وجبت قال ولو رأى شافعي مال كيا يفعل
 ذلك فليس له منعه لكونه حملا له على غير مقتده لأنه
 لا ينجس الماء إلا بالتغير بل طريقه أن يتلطف به ويقول له
 متى أدخلت يدك قبل غسلها في الماء أفسدته على ولو رأى
 شافعي شافعيًا يفعل ذلك وجب عليه نهيه إن كان عالما
 وتعليمه إن كان جاهلا اه وكذا قال ابن قاسم في حواشي
 التحفة الظاهر أن المالكي الذي أصابه مغالظ ولم يسبغه
 مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا باعتقاده لكن هل

للحاجم منعه لتضرر غيره بدخوله حيث يتلو المسجد منه
 فيه نظر اهـ . فانت ترى أنه لم يكن لابن قاسم في جميع
 مامر الاما نقله الشيخ الحلواني من قوله وكذا قال ابن قاسم
 الى قوله اهـ . وقد نسبه الزاعم كله لابن قاسم ثم قال الشيخ
 الحلواني واستقرب الشبراملسى أولاً أنه لا يمنعه قال لتصر يحم
 بأن ما وقع بتقليد صحيح لا يعترض من الحاكم على صاحبه وان
 دعوى الحسبة لا تدخل في الأمور الاجتهادية ثم قال وقد
 يقال يحتمل أن محل ذلك فيما ضرره قاصر على المقلد كما لو مس
 فرجه ثم صلى فليس للشافعي الاعتراض عليه أما ما يتعدى
 ضرره الى غير المقلد كما هنا فلا مانع من انه يجب على
 الحاكم منعه منه قال ونقل عن فتاوى ابن حجر أن له منعه أي
 حيث خيف التلويت ويوجه ما أفتى به بأن عدم منعه
 يلزم عليه فساد عبادة غيره وهو تصریح بالاحتمال الثاني وهو
 ظاهر اهـ

وهذه العبارة هي للشبراملسى كما عرفت فقد نسب
 الزاعم ما للشيخ الحلواني وما للأمام الشبراملسى لابن قاسم
 ولو تأمل الزاعم قول ابن قاسم في عبارته (عملاً باعتقاده)

لكفاه ذلك ردا عليه * وأنى أقول له هناك فرق بين
مقام الإنكار ومقام الاعتقاد وجميع ما نقله في مقام الإنكار
لا في مقام الاعتقاد وقد تقدم لك لنا ما فيه الكفاية في
النقد الذى قبل هذا . على أن الغزالي نص في الأحياء في
الركن الثانى للحسبة عند الكلام على الشرط الرابع على أنه
إذا رأى الشافعى شافعيًا يشرب النبيذ وينكح بلاولى ينكر
عليه فارجع إليه ان شئت . ويقال على قوله فاذا اعتقدنا جواز
شرب النبيذ لمن قلد أبا حنيفة ان هذا كلام باطل لأنهم
نصوا عندنا على أنه يجب على القاضى أن يحد شارب النبيذ
متى رفع إليه ولا يقام الحد الا على من ارتكب منكرا
عندنا فكيف يكون منكرا عندنا ويجب علينا اعتقاد جوازه
تالله ان هذا لشيء عجاب * واليك عبارة النجم الوهاج على
مستن المنهاج الدميرى لتكون على بينة من ذلك حيث قال
وتصحيحهم لعدم الإنكار فى المختلف فيه يشكل عليه مسألة
الحنفى اذا شرب النبيذ فان الإنكار عليه بالحد بالفعل أبلغ
من الإنكار بالقول اه فقد جعل إقامة الحد انكارا عليه ولا
إنكار الا على فعل منكر فكيف يسوغ للشافعى اعتقاد

جوازه واستشكال الديميري بما تقدم وجيه وان حاول من
جاء بعده دفعه بما لا ينهض كما هو مبسوط في نفحة البديع
والله ولي التوفيق

﴿ خاتمة ﴾

قد أسلفنا لك ان هذا الزاعم الذي نصب نفسه لتكذيب
الحقائق العلمية ومعاينة الاباطيل لم يعتمد في جل رسالتيه الا
على نصوص من كتاب حضرة الشيخ الحلواني صنع بها ما بيناه
لك وقد بقي من الكتاب المذكور نتف يصح ان يعتمد مثله
عليها وكأني به وقد قام في الرد على هذا الحق الذي تصدينا
ليانه يتوكأ على عكاز ما تركه من تلك النتف التي فرغ العلماء
من الرد عليها فليعلم انه ان فعل ذلك اعتبرناه ملزماً مفتحاً فأن
كان لا بد له من التصدي للرد على هذا الحق الأبلج فلينظر
في كتب المذهب المعبرة ولا يرجع الى (النصوص) فر بما هداه
ذلك النظر الطريق المستقيم وسيجدنا مع الحق حيث كان
وانا لما يبديه لمنتظرون ومع اليوم غد * نسألك اللهم ان تهدينا
واياه الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب
عليهم ولا الضالين آمين

يقول مؤلفه وكان الفراغ من تبديض ما قصدته وتأليف ما أردته من هذه النصوص الصادقة في شهر شوال سنة سبع وثلاثين وثلاث مائة بعد الألف من هجرة من له العز والشرف صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه اجمعين والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله

وقد اطلع على كتابي هذا حضرات أصحاب الفضيلة كبار علماء السادة الشافعية بالأزهر الشريف وكتبوا عليه ما يلي مع توقيعهم الكريم عليه * وقد صدرنا به بصورة ما كتبه حضرة صاحب الفضيلة استاذنا الاكبر وشيخ السادة الشافعية الآن وعضو المجلس الاعلى للمعاهد الدينية شيخنا الشيخ محمد النجدي الشرقاوى مع صاحبيه الجليلين الموقعين عليه مع فضيلته لأن الزاعم نسب لحضراتهم افتراء في رسالته انهم افتوه بغير ما حققناه لك في كتابنا هذا وانى اسوقه لك بنصه وفصه لتعلم ان ما نسبته الزاعم لحضراتهم في رسالته زور وبهتان * وهذه صورة ما كتبه بخطه حضرة صاحب الفضيلة شيخ السادة الشافعية المذكور قال * الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله (أما بعد) فقد اطلعنا على الرسالة المسماة بالنصوص الشرعية ملوؤها حضرة

الفاضل السيد الشريف والعالم المنيف محمد علي عبدالفتاح الشنواني
فوجدنا ما فيها هو المنصوص عليه في مذهب الشافعية والمعمل
عليه فيه فجزى الله مؤلفها خيرا وأكثر من أمثاله
الفقير اليه تعالى الفقير اليه تعالى الفقير الى الله تعالى
محمد النجدي عبدالمعطي الشرشيمي محمد قنديل الهلالي
من هيئة كبار العلماء من هيئة كبار العلماء
وهذه صورة ما كتبه بقية فضلاء السادة الشافعية
الذين اطعموا على كتابنا هذا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره
على الدين كله ولو كره المشركون * والصلاة والسلام على
سيدنا محمد المرسل الى الناس كافة بشيرا ونذيرا وداعيا الى
الله باذنه وسراجا منيرا وعلى آله وصحبه الذين رفعوا منار دينه
بتوضيح أدلته وتأييد براهينه (وبعد) فقد اطعمنا على كتاب
(النصوص الشرعية) لمؤلفه العالم الفاضل السيد محمد علي
عبد الفتاح الشنواني فوجدناه مشتملا على النصوص الصحيحة
والاقوال الصريحة من كتب السادة الشافعية التي قام بعض

الناس في هذه الايام يتقولها على غير الحق ويمشى في
تفسيرها على غير هدى بعمد أن خاض في حق أفاضل من
العلماء ونسب اليهم ما يحمر منه وجه الدين خجلا

ولعمرو الحق أن نصوص الاستاذ لى أدلة المذهب
التي يعتمد عليها ولا يلتفت الى مخالفها ولقد رمى الاستاذ
خصمه بسهام الأدلة الصائبة التي مزقت أقواله كل ممزق *
وشهب البراهين الساطعة التي كشفت ستار تميماته وأظهرت
للناس سائر اختلاساته فجزي الله المؤلف خير الجزاء
وهذه أسماء الموقعين على هذا بخطوطهم وأختامهم
حضرات أصحاب الفضيلة

الشيخ يونس يونس العطافي الشيخ محمد علي البراد
من هيئة كبار العلماء السكندري

الشيخ محمد علي خلاف الشيخ محمد أمام السقا الشيخ محمد الحلبي
الشيخ عبد المعطي السقا الشيخ عبد الله جاد الشيخ سعد
أبو زيد الشيخ علي المعداوي الشيخ قطب محمد سالم
الشيخ سالم عطا الله الشيخ محمود الديناري الشيخ منصور

الشامي الشيخ عبد الفتاح أحمد الطلاوي الشيخ علي
 عبد اللطيف الشيخ محمد عبد السلام القباني السكرتير الخاص
 لحضرة صاحب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر الشريف
 الشيخ محمد حسن النجار الشيخ يوسف يوسف النحاس
 الشيخ محمد محمد البحيري الشيخ علي محمد النجار الشيخ
 محمد رمضان الخطيب الشيخ محمد درويش المصارع الشيخ
 محمد أحمد نور الدين الشيخ عبد الرحيم البلتاني الشيخ مصطفى
 فتوح البجري الشيخ يوسف موسى المرصفي الشيخ حافظ
 المرصفي الشيخ سلامه العزامي

وقد تفضل حضرة صاحب الفضيلة أستاذي الشيخ
 مصطفى الهياوي وأرسل لنا التقرير الذي بعد اطلاعه على
 كتابنا المذكور قال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل اختلاف الأئمة رحمة للأمة فأبان
 بهم الدين وكشف عن العلة النعمة والصلاة والسلام على سيدنا
 محمد المنزل عليه (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وعلى
 آله وأصحابه الذين أفاضوا عن الدين كل ما فيه عوج (أما بعد)

فقد اطلعت على الرسالة المسماة بالنصوص الشرعية التي
 ألفها حضرة العالم الشهير . والعالم المنير . السيد محمد علي عبد
 الفتاح الشنواني فوجدتها فريدة ترهق على الفرائد . وخريده
 تتيه على غيرها من الخرائد . كافية في بابها حاسرة النقاب
 لطلابها . لا يعدل عنها في موضوعها الا جاهل أو حاسد
 أو متعنت مغلوب عليه أو حاقد . نفع الله بها ورزق مؤلفها القبول
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم صلاة وسلاما
 دائمين متلازمين الى يوم الدين الفقير اليه تعالى

مصطفى الهياوي

وقد اطلع على كتابنا هذا حضرة صاحب الفضيلة الشيخ الجليل
 شيخنا الشيخ سليمان العبد شيخ السادة الشافعية سابقا قبل
 انتقاله الى رحمة الله تعالى وارسل لنا الايات الآتية مكتوبة
 بخطه محفوظة لدينا الآن

هذه الرسالة نظمت بالآتي بيد الحسين محمد الشنواني
 جمعت نصوص الأولى يهديهم فكانهم قلائد العقيان
 تلوها بها آيات صدق أزهدت

روح الحسود لنا بحسن بيان

قد أظهرت حقا وأخفت باطلا
 جاء الجهول له بشر مكان
 ذهب الجهول الى جهول مثله
 متعود للزور والبهتان
 قد سطر المنحوس قولا منكرا
 يسطو عليه بذلة الشنآن
 وجهالة الجهال مثل الليلة الظ
 امام لا تخفى على العقبات
 لله در محمد ما أحسن ال
 عرفان والاتقان في العرفان
 أنوار علمك يا محمد قد زهت
 كالبدر لا يخفى على انسان
 جزاك رب الدين خير جزائه
 وسقاك من حوض النبي العذنان
 منى عليك تحية ممزوجة
 بالمسك والأنوار والرياحات
 ولما تم بدر طبع هذه النصوص أرخه بعض الفضلاء

الأدباء بهذه الآيات
أبدور تم أم شمس رائقة
أم قول حق أم نصوص صادقة
ل هذه أقوال خير أئمة
في الشافعية قد بدت متعاقبة
فالأمر والمنهاج بحر تحفة
تحريرنا ونصوصكم متوافقة
لا شيء فيها غير ما قد يجتنب
من روض هاتيك النصوص الشائنة
فأعمل بها في كل وقت انها
قول الامام وتابعيه ذوى الثقة
ويطبعها أهدت لكم تاريخها

٦

ن النصوص لمن يكابر صاعقة

٥١ ٢٦٧ ١٢٠ ٢٣٣ ٦٦١

٥ ١٣٣٨ هـ

﴿ عت ﴾

صحيفة	سطر خطأ	صواب
٧	٦ الفحة	الفحة
١٣	٧ في العقد	في صحة العقد
١٧	٩ أحدهما تثبت المحرمية تليظا	أحدهما تثبت كالمصاهرة وثانيهما لا لأن تحريم المصاهرة يثبت تليظا فلا تثبت المحرمية تليظا
٢٥	١٦ من وطئ	ومن وطئ
٣٠	٤ من نكاح بغير ولي	من نكاح مثل نكاح بغير ولي
٣١	١٧ ولو كان مقلدا	ولو كان صاحبه مقلدا
٣٤	٣ واعتقاده	أو اعتقاده
٤١	١٣ النقد	النقض
٤٣	١٥ وان انتقى	وان انتفى
-	٧ لا الزوجية	لا بالزوجية
٤٥	٩ وجه للدلالة	وجه الدلالة
٤٨	١٥ واذا انتقى	واذا انتفى
٥٦	٣ ولا الاحتياج	والاحتياج
٥٦	١٧ ويبطلان	ويبطلان
٥٧	٥ التعصب	التعصب

صواب	خطأ	سطر	صفحة
امراته	امراته	١٢	٦٢
على أنه حينئذ لا يتحقق	على أنه لا يتحقق	١٦	٦٦
أو استدخال	واستدخال	١	١٠٩
المذهب	المذاهب	٦	١١٤
لانعاقداه	لانعاقداه	٣	١٣٣
إذا	اذ	١٣	١٤٩
إذا فعلها	إذا فعله	٨	١٦٦
وتعمديه لم عليه فلنصحح	وتعمديه فلنصحح	٧	١٦٩